عالم الاستثمار

● العدد الأول يناير ١٩٩٧ تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين ●

العولمة وتحديات القرن

الثورة الإدارية الحديثة

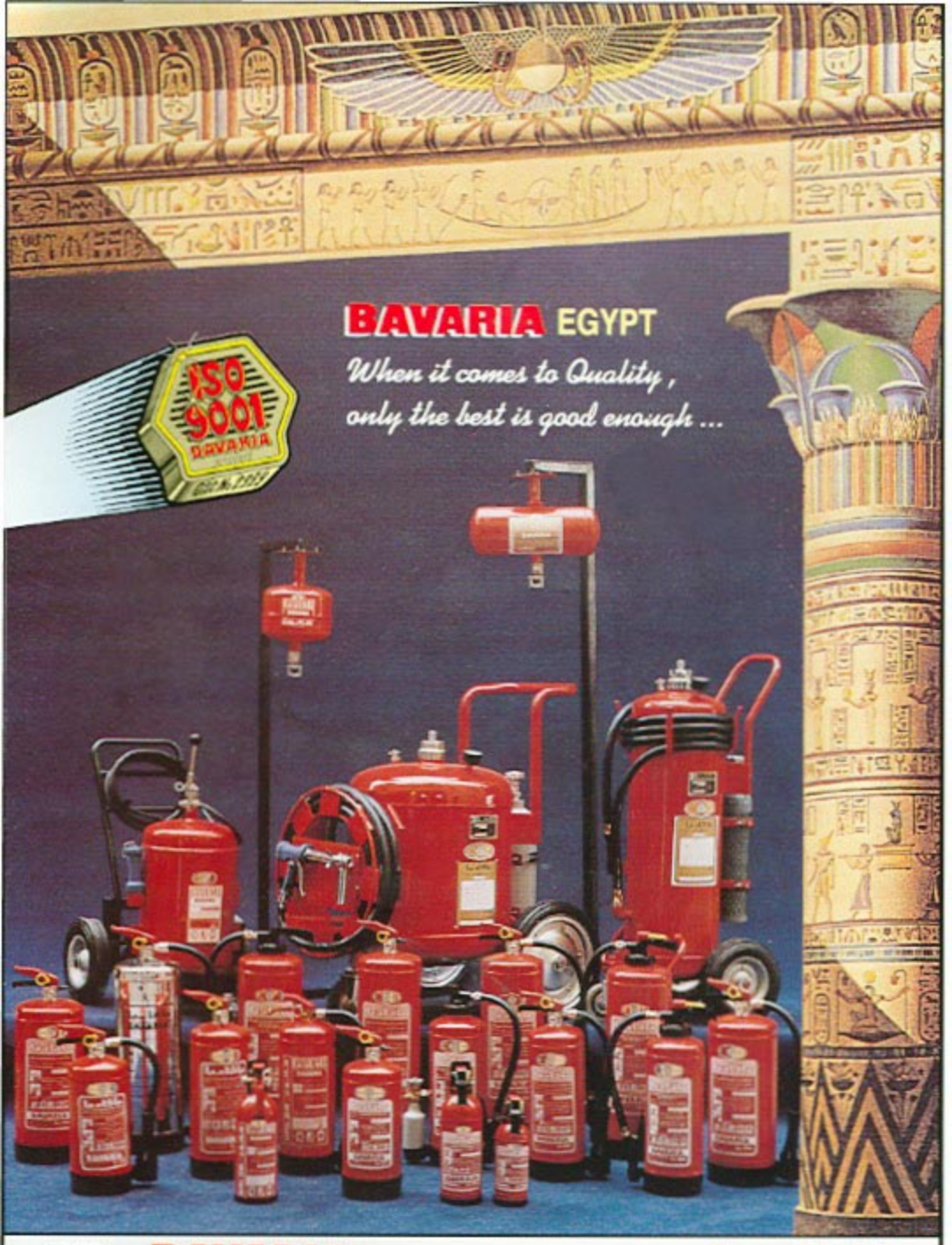

BAVARIA EGYPT

بافاريا مصر

١٧ش عماد الدين - القاهرة - ص.ب : ٢٠١٦ القاهرة - ت :٥٩١٨٠٤٣/٥٩١٨٠٥٠ (٠٢) - فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) - تلكس : ٩٢٣٧٧

17, Emad El Din Str. Cairo - P.O.Box:2016,Cairo - EGYPT - Tel :(02) 5910050 / 5918043 - Fax:(02) 5913762 - Tlx : 92377

عالم الاستثمار

في هذا العدد

4 فرز الملاءة

7 نرم استثمارية إضافية

22 صيانة المستقبل

رئيس التحرير
د.م. نادر رياض

نائب رئيس التحرير
د. محمد الباز

مدير التحرير
أ. حسن باطة

المشرف العام
أ. عزة نصر

سكرتير التحرير
عصمت دربالة

تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

رئيس مجلس إدارة الشعبة
أحمد عبد المقصود عرفه

نائب أول
محمد أبو العينين

نائب ثان
د. أحمد بهجت

التصميم
م. محمد المصري

الفنيون
إيهاب محمد جميل
حنان عبد الحميد

المراسلات
٥ عمارات العبور - صلاح سالم - الدور السابع شقة ٤ - مدينة نصر - القاهرة
تليفون - فاكس : ٢٦٣٠٩١٣

الطباعة
مطابع الأهرام التجارية - قليوب

العدد الأول - السنة الأولى - يناير ١٩٩٧
تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

عالم الاستثمار

مع إشراقة عام جديد يبرز فى أفق الصحافة المصرية المتخصصه نجم جديد من إصدار الشعبة العامة للمستثمرين الا وهو :

مجلة عالم الاستثمار

والأمل يحدونا جميعا أن تصدر مجلة عالم الاستثمار لتكون مرآه حقيقية للاستثمار ومجتمع الأعمال فى مصر، وهو إصدار اقتصادى جاد يعنى بان يضع بين يدى المستثمر المصرى كل ما يهمه، من مستجدات ومؤشرات إقتصادية، وكذا أخبار المعارض والفرص الإستثمارية المتاحة، ومن المقرر له ان يفسح العدد مجالا للدراسة البحثية والاقتصادية ونحن نرحب بتسليط الاضواء الهادئة المسئولة، على المعوقات بكل انواعها التى تعترض مسيرة الاستثمار والمستثمرين، وكذا إبراز الجوانب المشرقة للصناعة المصرية والرجال الذين يقفون خلفهم «ولا شك ان الاهتمام بالبيئة وصحة الانسان، لم يعد من موضوعات الرفاهية بل أصبح من الموضوعات التى تتصدر قائمة الأولويات .

تهنئة من القلب وجهد محمود يستحق الشكر والتقدير لكافة المشاركين فيه من زملاء أعزاء سيتواصل وينمو متضمناً كافة الآراء والإتجاهات ، فليكن تجمع الأصدقاء أنتم محورها وهدفها النهائى، إذ ان مجلتنا الوليدة لن تنجح إلا بمشاركتكم الإيجابية فهى لسان حالنا جميعاً.

شاكراً للشعبة العامة للمستثمرين كريم الثقة، مقدراً تبعات التكليف، متمنياً من الله أن أكون عند حسن التوقع، والله المستعان

رئيس التحرير

دكتور مهندس/ نادر رياض

تعريف بالشعبة العامة للمستثمرين

انشئت الشعبة العامة للمستثمرين عام ١٩٨٥م، كاول تجمع للمستثمرين فى القطاع الخاص فى مصر للتعبير عن القطاعات النوعية للمستثمرين والمشاركة فى حل المشكلات التى تعترض تلك القطاعات بالتعاون مع الأجهزة المسئولة عن الإستثمار وإعداد الدراسات والبحوث التى تستهدف تحسين مناخ الإستثمار وتوفير افضل ظروف للعمل وفقا للإستثمار وجذبا للمستثمرين. وبما يكفل تنمية القدرة التنافسية للإستثمارات الخاصة فى مصر.

وخلال السنوات العشر الماضية اسهمت الشعبة من خلال اعضائها ولجانها النوعية فى دراسة المشكلات التى إعترضت مناخ الإستثمار الخاص والتى كانت تحد من فاعلية العمل الإنتاجى.. ولسنا هنا بصدد حصر الإنجازات التى حققتها الشعبة فى هذا المجال. ولكننا نكتفى ببعض الأمثلة فى هذا السياق:

• حل مشكلة المديونيات الناشئة عن تغير سعر الصرف للدولار بالنسبة لكثير من المصانع والمستثمرين بالتعاون مع المجموعة الإقتصادية وبنك التنمية الصناعية المصرى.

• المساهمة فى دراسة القوانين والتشريعات المتعلقة بالإستثمار والمرتبطة به فى مجالات الضرائب والتعريفة الجمركية وقوانين الإستثمار وتقديم المقترحات والتوصيات التى ساهمت فى حل الكثير من المشكلات فى هذا الشان.

• عقد المؤتمرات والندوات حول مشكلات الإستثمار والتنمية ودعوة السادة الوزراء المعنيين والاجهزة المختلفة لبحث تلك المشكلات وإقتراح الحلول اللازمة لها ومن امثلة ذلك :

- الملتقى الإستثمارى الأول للشعبة العامة للمستثمرين عام ١٩٨٧م.

- الملتقى الإستثمارى الثانى للشعبة العامة للمستثمرين عام ١٩٨٩م.

- عام ١٩٨٩م ندوة عن مرئيات السادة اعضاء الشعبة بشان اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩م.

- ندوة مصنعى اللحوم ٥/١١/١٩٩٤م. والتى تبنت الشعبة فيها كعادتها إحدى القضايا الهامة المطروحة على الساحة.

- الندوة الخاصة بإنشاء إتحاد المستثمرين العرب يومى ١١، ١٢ يناير ١٩٩٥م.

- مؤتمر الضرائب.

- مؤتمر عمان الإقتصادى.

- مؤتمر المستثمرين العرب بالإسكندرية.

- المؤتمر الإسلامى.

- جميع المؤتمرات السنوية لإتحاد الغرف التجارية.

- جميع المؤتمرات التى تنظمها اللجنة الإقتصادية بالحزب الوطنى وجمعيات المستثمرين وكافة التنظيمات الإقتصادية.

• المساهمة فى البناء الإجتماعى من خلال المشاركة الفعالة والتعاون مع الأجهزة المسئولة فى معالجة اثار الكوارث الطبيعية (الزلازل والسيول).

وقد اخذيرت الشعبة ضمن تشكيل المنظمات الإقتصادية فى مصر نظرا لجهدها الصادق والفعال لتنمية الإستثمار فى مصر.

وقد تم تشكيل اللجان النوعية بالشعبة وتضم ٨ لجان هى:-

١) اللجنة الإقتصادية ويراسها لواء احمد عبد المقصود عرفة.

٢) لجنة الإعلام والعلاقات العامة ويراسها د. نادر رياض وعضوية د. محمد الباز و ا. رافت امين

٣) لجنة التنمية الصناعية ويراسها د. لويس بشارة

٤) لجنة الصناعات الغذائية ويراسها ا. شفيق البغدادى

٥) لجنة الصناعات الهندسية والمعدنية ويراسها ا. نبيل فريد حسنين

٦) لجنة التحكيم ويراسها د. عبد المنعم سعودى

٧) لجنة التكافل الإجتماعى ويراسها المستشار نبيل احمد زكى المحامى

٨) لجنة مكافحة التهريب ويراسها د. احمد بهجت

وتهدف اللجان النوعية لدراسة المشاكل فى مختلف قطاعات الأنشطة الإستثمارية، وفى نفس الوقت تكون حلقة اتصال بين مجلس إدارة الشعبة والمستثمرين فى تلك الأنشطة النوعية. كما تعد الدراسات والإقتراحات الداخلة فى مجال نشاطها حتى يمكن للجنة الإقتصادية دراستها مع المسئولين ووضع الحلول الملائمة لها.

وسنوالى نشر انشطة كل لجنة ومجال اختصاصها، كما سيتم عرض الدراسات والمقترحات المقدمة من كل لجنة فى الاعداد القادمة.

الدولة تنتظر منكم قيادة خطة التنمية

الدكتور إبراهيم فوزى يمكن أن نعتبره من أكثر المتحمسين للاستثمار فى مصر.. وقد لا نبالغ إذا قلنا أنه أكثر تحمسا للمستثمرين أكثر منهم أنفسهم.. فمنذ توليه رئاسة الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار فى مصر وهو لا يدخر جهداً أو وقتا لحل مشاكل الاستثمار فى مصر سواء من خلال مقابلاته للمستثمرين فى الهيئة، أو عقد لقاءات جماعية معهم لبحث ما يقلقهم أو يعطل الاستثمارات بالإضافة لاهتمامه بالجولات الخارجية للتسويق لجذب الاستثمارات لمصر من الخارج

دكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار

من هنا كان لقاءنا معه لإلقاء الضوء على بعض النقاط التى تهم المستثمر.

س) ما هى مجالات الاستثمار المطلوبة من المستثمرين فى الفترة القادمة؟

ج) اعتقد ان المستثمرين لديهم معلومات أكثر فى ذلك لان المستثمر هو الذى يتلمس المجالات المطلوبة، وطبعا كل مستثمر يتواجد فى السوق كى يربح، ومن المؤكد أنهم لن ينتظروا توجيه، لكن المؤشرات توضح ان المستثمر الذى لديه خطة على المدى الأطول هو الذى يحقق ربحا أكثر، وكذلك الذى لديه توجه للاسواق الخارجية بالإضافة لان لديه استقراراً كبيراً ، رغم ما قد يبدو عكس ذلك.

وقد يكون من الجائز ان يحدث اختناق معين نتيجة اندفاع معين لبعض رؤوس الأموال مما يجعل البعض يحقق مكسبا كبيراً جداً فى فترة قصيرة لكن هذا لا يستمر.

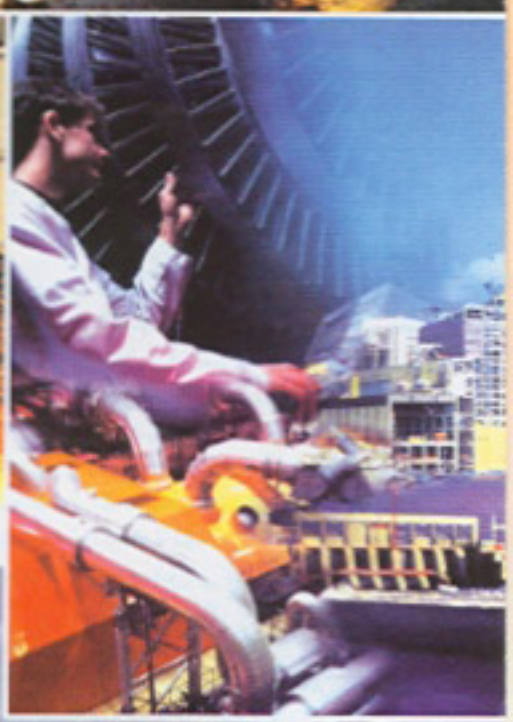

مطلوب من المستثمرين التخطيط طويل المدى والتوجه التصديرى

تشكيل لجنة وزارية لبحث أسعار الطاقة

س) لكن ما هى المجالات التى تفضل سيادتكم كرئيس هيئة الاستثمار أن يستثمر فيها المستثمرون؟

ج) انا كرئيس للهيئة وواحد من الجهاز الرسمى للدولة افضل ان يستثمر المستثمرون فى الأنشطة التى تتيح فرص عمالة كبيرة سواء فى الزراعة او الصناعة او اى مجال آخر.

س) هل هذا التصور يأتى من اتجاه الدولة للتحرير الاقتصادى والانفتاح على الأسواق الذى يتيح حرية الاختيار؟

ج) حرية الاختيار والنظام الاقتصادى الحالى تتيح فرصاً أكثر وقوى شرائية متزايدة وحركة كبيرة فى الأسواق.

س) ما أكثر المجالات التى يقبل عليها المستثمر؟

ج) حالياً الاستثمار العقارى يأتى فى المرتبة الأولى ثم السياحى ويعدهما الاستثمار الصناعى.

س) لماذا يأتى الاستثمار الصناعى فى المرتبة الثالثة. هل نتيجة المخاطرة فيه والعائد الضعيف؟

ج) الاستثمار الصناعى فيه نسبة من المخاطرة بالمقارنة بالمجالات الأخرى بسبب التحول الاقتصادى، كما أن معظم المشروعات الصناعية فى مصر نشأت فى جو كان السوق فيه محكوماً بتخطيط مركزى، وكل واحد فيه كان يعرف احتياجات السوق بالضبط ويعمل تقريبا وهو ضامن السوق... أما الآن فالظروف اختلفت حيث يتم تخفيض الجمارك، هناك اتفاقية الجات والشراكة الأوروبية، تغير ذوق المستهلك . كل هذه عوامل تؤثر.

س) يحدث هذا رغم أن القطاع الخاص بدأ بعد فترة الانفتاح فى السبعينات إقامة مصانعه.

ج) كان الأساس فى هذا الوقت مازال هو التركيز على السوق المحلى .

س) ما هو المطلوب من المستثمرين فى الفترة القادمة؟

ج) مطلوب منهم التخطيط طويل المدى والتوجه التصديرى لكل الأسواق.

س) هل هذا يحتاج لحوافز جديده لهم، وإجراءات يجب ان تقدمها الحكومة؟

ج) كلما كان هناك حوافز للمستثمرين كلما ساعد ذلك على تنشيط الاستثمار وانصور أن الحوافز التى توفرها الدولة حالياً لم يشكو منها أحد، لأننا نريد أيضا المحافظة على موارد الدولة بحيث تضمن استقرار المؤشر العام وألا يوجد تضخم ويقل عجز الموازنة.

س) لكن لو قارنا ما هو موجود فى مصر بما يوجد فى الدول العربية المجاورة أو دول العالم المتقدم . ماذا ترى؟

ج) هناك دول تعطى حوافز للمستثمرين أكثر مما يوجد فى مصر لوفرة مواردها وقدراتها، هناك دولا أخرى مواردها قليلة فتعطى حوافز اقل من التى نوفرها نحن فى مصر، فالسعودية مثلا تقدم حوافز كثيرة لأن لديها أموالا كثيرة وأراضى واسعة وتعداد سكانها اقل من مصر وبالتالى ظروفها افضل من مصر.

س) لكن من خلال جولاتك فى الخارج ولقاءك بالمستثمرين هناك هل شعرت بأن مناخ الاستثمار هناك به فروق كبيرة عنه فى مصر؟

ج) لدينا فى مصر مميزات أكثر.. فلا أحد يعطى إعفاء من الضرائب لمدة ١٠ سنوات بالكامل فى أى دولة، البنية الأساسية الآن متوفرة، العمالة المتعلمة تكلفتها معقولة، أيضا توجد صناعات مغذية، السوق أوسع وهذه اعتبارات لها تأثيرها.

س) ما هو المطلوب للارتقاء بقدرات العمالة وكفاءتها لتشجيع المستثمر؟

ج) يجب تطوير نظام التعليم لتخريج عمالة لديها قدر من التعليم الفنى بحيث عند عملهم بمصنع ما يستطيعون الإنتاج بمستويات مرتفعة أيضا الاهتمام بالطرق ووسائل الاتصال وعدم تعطل محطات الكهرباء.

بالإضافة لذلك يجب توفير شبكة نقل للخامات بدون معوقات حتى تصل بسرعة.

س) هناك شكوى دائمة من أسعار الطاقة . هل هناك حل؟

ج) فعلا الشكوى دائمة من ارتفاع أسعار الطاقة، وقد تم تشكيل لجنة وزارية بتعليمات من د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء لبحث هذه القضية الجوهرية، وأعتقد أنه خلال فترة قصيرة سيتم الوصول إلى حل، لو قارنا أسعار الطاقة عندنا بأسعارها فى دول تعيش نفس ظروفنا سنجدها أغلى بنسبة ٣٠٪ تقريبا كما يقال!، لكن لا يوجد تأكيد قاطع، لأن هناك إختلاف فى الرأى حول هذه القضية.

س) لماذا ارتفعت أسعار الأراضى الصناعية وهل هناك حل؟

ج) أسعار الأراضى مرتفعة لأن البنية الأساسية مكلفة،

أصبح فى كل محافظة منطقة أو اثنتين صناعيتين تتمتع بمزايا المجتمعات العمرانية الجديدة

نحن نقوم بالدعاية للاستثمار فى مصر وهذا جزء من خطة الترويج التى بدأتها الهيئة

ولو زادت موارد الدولة استطاعت توفير البنية الأساسية وتخفيف الضغط على المستثمرين، ورغم أن أسعار الأراضى اقل من الآن وكانت الدولة تنفذ البنية الأساسية أيضا إلا أن هذا يرجع لإنخفاض التكلفة فى الفترات الماضية، ولم يكن هناك إقبال على شراء المستثمرين للأراضى.

س) هل توجد قرارات جديدة فى الفترة القادمة لتشجيع المستثمرين؟

ج) لا يوجد قرار ما لكن كل ما يهم المستثمر تقوم اجهزة الدولة بالاهتمام به اهتماما كبيرا، بحيث يتم حل اى مشكلة فورا - كل المشاكل تحل أولا بأول، او على الاقل ينظر فيها فورا.. فالمستثمرين فى المناطق الحرة يسمح لهم بالتشغيل لدى الغير ولحساب الغير، لا يدفعون ضرائب، توفر لهم التليفونات... نحن مع المستثمرين بحيث هناك اشياء كثيرة يتم عملها تدريجياً - اى ان الصورة متميزة.

س) من خلال التعامل اليومى لسيادتكم مع المستثمرين هل ترى انهم يبالغون احيانا فى طلباتهم؟

ج) لا اعتقد انهم يبالغون لسبب هو أن الظروف العالمية تتغير، وعندما يكون السوق راكدا يتحمل المستثمر اعباء اكثر من الظروف العادية فيضطر ليبحث كيفية تخفيف هذه الأعباء ويبدأ الشكوى من شئ لم يكن يشكو منه وبالتالى تبدو الصورة وكأنه يبالغ.

س) ما هى مميزات العمل فى ظل المناطق الحرة الخاصة؟

ج) عدم تحصيل ضرائب من المستثمر طوال العمر، شراء الخامات وقطع الغيار بدون جمارك، لا تفتيش او إجراءات معرقلة، التصدير للخارج مباشرة، ثم إنه يستطيع ان يبيع فى السوق المحلى عندما يدفع جمارك على المكونات المستوردة، ويستطيع ان يبدأ العمل فيها خلال ٢٤ ساعة دون أى قيود.

س) كم مصنع فى مصر يعملون بنظام المنطقة الحرة الخاصة - لماذا تزايد الإقبال على هذا النظام مؤخرا؟

ج) لدينا ٩٤ مصنعا يعملون بنظام المنطقة الحرة الخاصة، وقد تزايد الإقبال على ذلك بعد أن قمنا بالتسويق لهذا النظام وتوضيح مزاياه، ومن المتوقع تزايد العدد مستقبلا.

س) لو تحدثنا عن المناطق الصناعية الجديده نجد أن هناك اهتماما كبيرا بها لكن البنية الأساسية مازالت غير مكتملة رغم أن المستثمرين حجزوا مساحات كثيرة - ما هو الموقف الآن؟

ج) اصبح فى كل محافظة منطقة او اثنتين صناعيتين تتمتع بمزايا المجتمعات العمرانية الجديدة وهى الاعفاء من الضرائب لمدة ١٠ سنوات والحصول على قروض بفوائد ميسرة - وهناك محافظات نشيطة وفرت البنية الأساسية بسرعة مثل سوهاج ومحافظات اخرى فى طريقها لاستكمالها - وطبعا لكل محافظة ظروفها ولو توافر التمويل بالكامل سيتم كل شئ.

س) هل من المتوقع أن يكون هناك دفعة من جانب الدولة فى المستقبل القريب؟

ج) طبعا، مجلس المحافظين يجتمع مرة كل شهر، وكل محافظة لديها مكتب لخدمة المستثمرين، المحافظين كلهم لديهم وعى كامل باهمية الاستثمار، ايضا الاهتمام بمشاكلهم.

س) لكن هذه المكاتب التى انشئت فى المحافظات هل سهلت عمل الهيئة اكثر؟

ج) لا، هى سهلت عمل المستثمرين اكثر للسرعة فى تنفيذ ومتابعة الإجراءات ولا يزال قانون الاستثمار الجهة المختصة به الهيئة العامة للاستثمار، ولم يخفف وجودها من العبء على الهيئة لأن فى النهاية كل واحد سيأخذ الموافقة من الهيئة.

س) هل توجد خطة لزيادة عدد المناطق الصناعية؟

ج) لدينا ٢٦ محافظة بهم حوالى ٤٠ منطقة صناعية وسيزيد عددهم لكن لن يزيد عددهم إلا طبقاً للاحتياجات، لانه ليس من الحكمة عمل بنية أساسية تظل ٣ أو ٤ سنوات ولا تجد أحد يستخدمها.

س) كيف ستنعكس جولتكم فى الدول الأوروبية على الاستثمار فى مصر؟

ج) نحن نقوم بالدعاية للاستثمار فى مصر وهذا جزء من خطة الترويج التى بدأتها الهيئة فى الفترة الأخيرة، وهناك نتائج جيدة لكنها لا تظهر مباشرة وتحتاج لبعض الوقت.

س) ماذا تقول للمستثمرين؟

ج) الدولة تنتظر منكم قيادة خطة التنمية فى مصر، لدينا ثقة كبيرة فيكم كحكومة وشعب لأن لدينا أمل كبير فى انهم سيكونوا عند حسن ظن الدولة بهم.

صنع من بلدى

هناك شخصيات إكتسبت ملامحها من خلال العمل الصناعى وأثبتت ذاتها واكتسبت دوراً رائداً فى التأثر والتأثير على مجتمعنا الصناعى وشاركت فى إنتاج صناعى متميز أصبح جديرا بأن يحمل شعار صنع فى مصر بأيدى صناع مصر، حتى أن الأجانب رفعوا قبعاتهم تحية لما حققوه

م. نادر رياض

من هؤلاء د. نادر رياض رئيس شركة باڤاريا مصر. فتعالوا بنا نطوف معه لنتعرف كيف حقق منظومة متكاملة فى الإنتاج الجيد بمواصفات عالمية شهد لها الجميع. وما هى عناصر هذه المنظومة حيث كانت باڤاريا اول شركة تنشأ فى ظل قانون الاستثمار وزاد من صعوبة تجربتها انها تعمل فى مجال السلع الاستراتيجية من اجهزة الأمن الصناعى.

(س) مع بدئ الاستثمار فى مصر بداية السبعينات كنتم اول شركة فى مصر تعمل تحت مظلة قانون الاستثمار الصادر عام ١٩٧٢ برأسمال مصرى المانى مشترك. فما هى الصعوبات التى كانت تواجه الاستثمار فى هذه الفترة؟

(...) لقد شاءت الظروف ان يكون مشروع باڤاريا مصر هو المشروع الاستثمارى رقم واحد فى المشروعات المقدمة لهيئة الاستثمار فور صدور قانون الاستثمار عام ١٩٧٢. وهذا الامر فى حد ذاته وإن كان يحمل سمات السبق فى الاستجابة لرياح التغيير التى هبت على مناخ الاقبال الخاص فى مصر تشجيعا ودفعا إلا انه من ناحية اخرى يحمل معنى معايشة مشروعه بكافة الصعوبات والمعوقات التى صاحبت ممارسة الاستثمار فى مصر منذ بداية هذا النشاط وما صاحب ذلك من فترة تجارب وتعديلات واجراءات تصحيحية وتطور فى القوانين إلى ان وصلنا لما نحن فيه الآن من بيئة مثالية فى الاستثمار، بمعنى أن مشروعنا يمكن اعتباره حالة حقيقية من حالات المشروعات التى عاصرت الاستثمار وخاضت كافة مراحل التجارب والصعوبات بمختلف انواعها إلى ان عاصرت مراحل إزدهار الاستثمار فى مصر وتشجيع الدولة له بمفهومه الصحيح.

(س) وصلت صناعة اجهزة الإطفاء والأمن الصناعى فى مصر الآن إلى مستوى جودة متميز اشاد به خبراء عالميين. ما هى الإضافات التى قمتم بها للوصول إلى هذه المرتبة، وما هو الشكل الذى كانت عليه هذه الصناعة عندما بدأتم؟

(...) مع بداية المشروع باڤاريا مصر عام ١٩٧٢ وما صاحب ذلك من وجود قيود على الاستيراد فإن اجهزة الإطفاء المصنعة انذاك كانت لا تتعدى الصناعة الحرفية البسيطة والتى تتداول فى الأسواق كنتيجة للأنشطة الحرفية فى تشغيل الصاج والتى كان يقوم بها صانعوا الجرادل والعبوات المعدنية دون اى التزام بمواصفات محلية او عالمية حيث كان الأمر قاصراً على اجهزة الإطفاء الرغوية دون سواها. وإذا كان من الممكن ان ينسب لنا إضافة ذات بصمات فى مجال صناعة اجهزة الإطفاء فهو ان باڤاريا مصر كانت بداية لقيام صناعة اجهزة إطفاء حريق وطنية ذات طابع قومى مصرى يتمتع مع المواصفات القياسية العالمية، وقادر على التطور الفنى بتطور تلك المواصفات على مر الأعوام.

وقد كان عليه هذا التطور بتكاليفه الباهظة والذى استمر لاكثر من ١٥ عاماً نتيجته مطابقة إنتاج اجهزة الإطفاء المصرية من إنتاج شركة باڤاريا لأكثر من ١٤ مواصفة عالمية منها المواصفات الالمانية والاوروبية الموحدة والسويدية والفنلندية والبولندية، وغيرها وظهور منتجات منافسة قادرة على المنافسة العالمية وقادرة على قبول التحدى فى مجال الجودة وايضا بمقياسات السعر.

اما فى مجال القيمة المضافة لمقياسات الأمن والأمان فلا شك ان اجهزة إطفاء السيارات قد اضافت بعداً جديداً من الأمان الإطفائى على الشارع المصرى نتيجة لتطبيق قانون المرور والذى عنى بالإلزام لوجود جهاز إطفاء لكافة المركبات الخاصة وذات الاستخدام العام، وهو امر له بعد استراتيجى يتمثل فى المواجهة الأولى عند حدوث حريق سيارة سواء على الطريق او فى احد اماكن الانتظار يتمثل فى توافر طاقة إطفائية كبيرة متاحة للمساعدة الفورية من قبل كافة السيارات المتواجدة فى موقع الحادثة. ويؤيد هذا الواقع مقياسات الخسائر ومدى انخفاضها من الإحصاءات المتوفرة لدى الهيئة المصرية لإعادة التأمين بانخفاض حرائق السيارات عدداً وقيمة لأدنى من ١٠٪ التى كانت عليها قبل تطبيق هذا القانون وتوافر هذه الإجهزة المتاحة للسيارات.

(س) ما هى الفلسفة الإدارية الناجحة التى اتبعتموها للوصول إلى هذا الإيقاع المتناغم لاداء العمل؟

(...) لا شك ان نجاح اى مؤسسة هو هدف مشترك يضم كافة العاملين فى هذا المجال كل فى تخصصه وكل فى نطاق إمكانياته ومسئوليات عمله.

ومن هذا المفهوم فقد تحول الهيكل الوظيفى من الشكل الهرمى للشكل المسطح الذى يحوى دوائر تبدأ من المركز الذى يمثل الإدارة العليا، وتتسع هذه الدوائر لتحمل كافة الوظائف الإدارية والتنفيذية، وهذا الأمر فى حد ذاته يجعل من التنمية البشرية هدفا محورياً يضم كافة عناصر المؤسسة ويضعها على خريطة للتدريب المستمر ارتقاء بالإمكانيات البشرية مما يشكل قيمة دائمة الإضافة للمؤسسة، ويعطيها الآلية اللازمة لصناعة التغيير وقبول مبدأ التغيير القادم إليها من المستقبل لمقابلته فى منتصف الطريق، ومن اهم الآليات التى تتبعها مؤسستنا لتطبيق هذا المبدأ وصولا لهدف

التصوير الذاتى للمؤسسة إرساء مفهوم اتفاق المصالح الذى يضم كافة القطاعات والافراد فى مصلحة مشتركة مع المؤسسة فى إطار نظام حوافز متوازن يجعل من الجميع شركاء فى النجاح الاستراتيجى والعائد المادى، ويتكامل مع هذا نظام الحوافز السلبية التى تجعل من الخلل السلبى انتقاصا تلقائيا من قيمة الحوافز يتحملها القسم المتسبب فى حدوث الخلل بكامل افراده مما يجعل منهم رقباء مباشرين يحرصون على منع حدوث الخلل.

(س) إن التنمية البشرية من اهم عناصر الإنتاج وتحقيق الاهداف، ما هو الدور الذى تقدم به لتحقيق هذا العنصر وما هى النصائح التى تقدمها للمستثمر والصانع الجديد؟

(ـ) فى مجال الحديث عن التنمية البشرية والتى تعتبر من اهم عناصر الإنتاج فإن الامر ليس بخاف فى ان البشر هم صانعوا النجاح، وهم صانعوا التطور ولهذا ترجع اسباب التقدم إيجابيا والتخلف سلبيا، بل اكثر من هذا فإن الشخصية الاعتبارية للمؤسسة تتحد سماتها وسلوكياتها من السمات البشرية والخاصة بإدارة المؤسسة والعاملين فيها.

فكما ان الايدى غير النظيفة ليس بمقدورهم ان تنتج منتجا نظيفا فإن اى مؤسسة لا تحتوى قيادات ذات رؤية مستقبلية سليمة لن يمكنها ان تتعامل مع المتغيرات المستقبلية وستكون النتيجة الحتمية هى التأثير السلبى المتمثل فى قصر دورة حياة المنتج، وقصر دورة حياة المؤسسة ذاتها.

اذا فإن التنمية البشرية المستمرة والتى تضم كافة العاملين بالمؤسسة لا تعتبر من قبيل الرفاهية وإنما تدخل فى نطاق الأدوات والوسائل اللازمة لصناعة المستقبل.

كما انه فى التعامل مع العناصر الإنتاجية من العمال ومن فى حكمهم فإنه من الضرورى توفير الإمكانيات للعبور بمستوى الدخول للنطاق الذى يستوفى الاحتياجات الإساسية له مع توفير فائض يسمح باستيفاء قدر من الطموحات البشرية. إذ ان الفرد الذى يحيا تحت مستوى خط الفقر دون أن يستوفى احتياجاته الاساسية يكون غير قادر على التعلم او الإستيعاب، كما ان توفير الحياة الاجتماعية والأسرية المتوازنة يعتبر ضروريا للفرد ليصبح عنصراً فاعلاً وبناءاً فى المجتمع الصناعى.

وقد حرصت الشركة على إلزام العمال بفتح دفاتر توفير ووجهتهم نحو المفهوم الإدخارى مما وصل بقيمة المدخر فيها لاكثر من ٤٥٠ الف جنيه الامر الذى يشكل بعداً للأمان الإجتماعى للشركة ممثلاً فى ابنائها وهو امر يدفع عنهم بدرجة مقبولة التأثير من المغريات. وقد لوحظ إحصائياً ان العامل الذى يملك رصيداً مدخراً يزيد عن ٣٠٠٠ جنيها قلما يترك العمل بحثا عن عمل بالخارج. كما ان الشركة كانت سباقة بين شركات القطاع الخاص فى إنشاء نظام تامين جماعى يضم كافة العاملين بالمؤسسة تتحمل الجانب الاكبر من تكلفته بما يحقق تامينا يعادل ٧٢ شهراً تامينياً فى حالة الوفاة، ٣٦ شهراً عند الإحالة للمعاش دون التقيد بالسن او الحالة الصحية.

كما ان العاملين يديرون صندوقاً للخدمات يمول من عائد مبيعات الخردة والمكهنات وجزاءات العاملين يبلغ رصيده ٧٥٠ الف جنيه بمجلس منتخب يجدد سنوياً من ٥ اعضاء يختص احدهم بتنمية الموارد واخر بالتنمية الإجتماعية وثالث بالانشطة الرياضية والخدمية والرابع له دور رقابى. كما ان هناك اتجاهاً لتطوير هذا النشاط ذو إسهام فى زيادة دخول الافراد التابعين له عن طريق إصدار سندات لهم فى إطار كيان اقتصادى تنموى يمارس نشاطات الأنشطة التى لها عائد لمصلحة اعضائه.

السيرة الذاتية:

د. مهندس نادر رياض

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة باڤاريا مصر بكالوريوس هندسة الطيران.
- دراسات عليا فى الهندسة الصناعية لآلات الورش وإدارة خطوط الإنتاج.
- دكتوراة فى الهندسة الصناعية.
- رئيس مجلس إدارة شركة باڤاريا بورسعيد للمناطق الحرة وعضو مؤسس.
- رئيس مجلس إدارة شركة باڤاريا الازم وعضو مؤسس.
- عضو مجلس إدارة الشركة الصناعية لتنمية الصعيد وعضو مؤسس.
- عضو مجلس إدارة شركة المجمعات الصناعية والحرفية وعضو مؤسس.
- عضو مجلس إدارة شركة نادر الدين للمشروعات الهندسية وعضو مؤسس.
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرعونية للتامين وعضو مؤسس.
- عضو مجلس إدارة شركة سفارة للاستثمارات السياحية وعضو مؤسس.

وفى مجال الخدمة العامة:

- عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية. غرفة الصناعات الهندسية.
- نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية.
- عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية.
- عضو المجلس الدائم لحماية المستهلك.
- عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية. شعبة المستثمرين.
- عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية الأوروبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الالمانية.
- عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية. شعبة اجهزة الإطفاء.
- عضو جمعية رجال الأعمال المصريين.
- عضو الغرفة التجارية الأمريكية.

البورصة المصرية وحقيقة تضخم ارقام التعامل

شهد عام ١٩٩٦ نقلة كبيرة للعديد من المؤشرات داخل البورصة المصرية

ساهم فيها طرح أسهم عدد ٢١ شركة للبيع تجاوز معظمها نسب الأغلبية مما زاد الثقة فى برنامج الخصخصة فزاد الإقبال من المستثمرين

المصريين والأجانب ليستوعب الأسهم المطروحة للبيع وساعد إتساع جانب الطلب على إصدار عدة شركات لأسهم لزيادة رؤوس أموالها أو بمناسبة تاسيسها كما ظهرت سندات جديدة بالسوق وبعض صناديق الاستثمار وفى نفس الوقت بدأ بيع شركتين مصريتين بالخارج.

وإستكملت البنية الاساسية للسوق بعض جوانبها من تطوير جزئى لنظام التداول وبدء شركة المقاصة لعملها وظهرت جمعية للمتعاملين فى الأوراق المالية وجمعية لإتحادات العاملين المساهمين وزاد عدد الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وظهرت شركات لإدارة سجلات الأوراق المالية وتخلصت البورصة من عدد من الشركات الخاملة مع إنضمام شركات اخرى لها. والنتيجة أن الإتجاه الهبوطى للأسعار الذى إستمر منذ الثلث الأخير من اكتوبر ١٩٩٤ وحتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٦ أخذ إتجاهاً تصاعدياً خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٦ وزادت معدلات التعامل خلال عام ١٩٩٦ بصورة كبيرة.

وتشير الأرقام منذ بداية العام وحتى نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر إلى بلوغ قيمة التعامل بالسوق الرسمى ٧,٧٥٦ مليار جنيه مقابل ٢,٢٩٤ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٥ كاملاً. وبلغ عدد الأوراق المالية المتداولة حوالى ١٥٨ مليون ورقة مالية مقابل ٤٣,٧ مليون ورقة. وبلغ عدد الصفقات ٢,١٤٨ مليون مقابل حوالى ٣٦١ الف صفقة. وبلغ راس المال الإسمى للشركات المقيدة بالبورصة ١٢,٩٥٥ مليار جنيه مقابل ١١,٠٥٢ مليار جنيه. وبلغ راس المال السوقى للشركات المقيدة بالبورصة ٤٣,٧٨٥ مليار جنيه مقابل ٢٧,٤٢٠ مليار جنيه.

وهكذا تصبح امامنا صورة لم تكن مشوقة إلا ان النظرة المتفحصة تدعونا إلى البحث وراء الأسباب الحقيقية لهذه الأرقام الضخمة للنشاط بالبورصة. ليتبين أن الدفعة القوية للخصخصة هى العامل الرئيسى للنشاط والتى ادخلت بضاعة جديدة للسوق. ولكن الملاحظ ان السوق كان يتجه لأسهم الخصخصة مع كل طرح جديد على حساب نشاط الأسهم التقليدية بالبورصة. ولو تصورنا إستبعاد ارقام تعاملات اسهم الخصخصة خلال العام لبقيت معدلات تعامل محدودة. وعلى سبيل المثال فإن حصيلة بيع أسهم الخصخصة فى ايام بيعها فقط وقبل حدوث تعامل عليها فى الأيام التالية ليوم التخصيص بلغ حوالى ثلاث مليارات جنيه بنسبة ٤١٪ من إجمالى قيمة التعامل كما شكلت الأسهم المباعة فى أيام التخصيص فقط نسبة ٤٥٪ من عدد الأوراق المالية المتداولة وعدد صفقات أيام التخصيص ٦٥٪ من إجمالى الصفقات.

وهكذا تحتاج الأرقام إلى وقفة فعدد الصفقات البالغ ٢,١ مليون صفقة نجده قد اشتمل على صفقات ذات عدد ضئيل من الأسهم بلغ سهما واحداً أحياناً نتيجة التخصيص لأسهم شركات قطاع الأعمال العام المباعة ففى شركة مصيس بلغ عدد الصفقات حوالى ١٥٠ الف صفقة يوم تخصيص الأسهم للمستثمرين وفى مطاحن وسط وغرب الدلتا حوالى ١٧٦ الف صفقة ومطاحن مصر العليا ١٧٢ الف وتليمصر ١٣١ الف صفقة وكفر الزيات للمبيدات ١٠٦ الف صفقة والنصر لتصدير المنتجات الزراعية ٥١ الف صفقة والمصرية للنشا والجلوكوز ٤٥ الف صفقة.

وهكذا فإنه من الطبيعى أن من سيخصص له سهماً واحداً أو حتى خمسة اسهم فإن المتوقع أن

يتخلص من ذلك الاسهم وهو ما فعله كثيرون لتضاف ارقام اخرى كبيرة لعدد الصفقات. إلى جانب ان اسلوب المضاربة الذى ساد معظم الوقت كان العرف فيه الشراء والبيع بسرعة بقبول اى زيادة فى القيمة خاصة قبل العمل باسلوب الدفع المسبق لقيمة الاسهم المشتراه. ولان الصفقة تعنى وجود مشترى وبائع فإن هذا العدد الضخم من الصفقات لا يعنى وجود نفس العدد من المشترين فى ظل اللجوء لاسلوب جمع البطاقات الشخصية والعائلية والشراء بها للحصول على كمية من الاسهم المحدودة بسبب التخصيص. ومع دخول البعض من الافراد وشركات السمسرة اللعبة بالشراء وإعادة البيع السريع لأسهم الخصخصة فان قاعدة المتعاملين لم تتسع بنفس القدر الذى يوحى به عدد الصفقات الضخم. مع الاخذ فى الإعتبار ان قاعدة بيانات المساهمين بالبورصة تتضمن اسماء المشترين للأوراق ولا تستبعد من خرجوا من السوق لهذا فان الاستعانة بتلك الارقام يعد مغالطة.

ونفس الامر ينطبق على قيمة التعامل وعدد الاوراق المتداولة حيث تم إحتساب ايام تخصيص اسهم الخصخصة والتى ترتب على صغر كمياتها وعلى اسلوب المضاربة إعادة البيع السريع مما ادى لرفع ارقام التعامل.

تعاملات الأجانب بلغت فى الفترة من السابع من ابريل وحتى نهاية نوفمبر ٢,٢٠٢ مليار جنيه نسبة ٣٢٪ من إجمالى قيمة التعامل خلال تلك الفترة ولكن احداً لا يحدد لنا من هم هؤلاء الأجانب بالضبط وكل ما ذكر هو ان نحو ٧٠٠ مؤسسة مالية وصندوق إستثمار اجنبى تعاملوا مع البورصة المصرية. ولكن ارقام تعاملات الأجانب تحتاج إلى تفصيل فتجميع اسهم البنك التجارى الدولى بالخارج البالغ قيمتها حوالى ٤٥٠ مليون جنيه دخل ضمن ارقام تعاملات الأجانب وبيع اسهم السويس للاسمنت بالخارج البالغ قيمتها ٣٧٨,٥ مليون جنيه كذلك. كما تدخل فيها مشتريات صناديق الاستثمار التى انشاتها جهات مصرية بالخارج للاستثمار فى الأوراق المالية المصرية وكذلك مشتريات المصريين المقيمين بالخارج وتدخل فيها مشتريات العرب وهكذا فإن القدر المتبقى من قيمة تعامل تعاملات الأجانب إذا وزع على السبعمائة مؤسسة مالية دولية المعلن عنها يعنى نصيب محدود لكل جهة. إلى جانب ان هيئة سوق المال عندما تتعامل مؤسسة مالية اجنبية مع السوق المصرى تحسب جميع الصناديق التى تتبع هذه المؤسسة. فلو ان مؤسسة اجنبية يتبعها عشر صناديق استثمار تعاملت مع السوق المصرى فالمعتاد اننا نحسب ان عشر صناديق تعاملت معنا.

والمعروف ان السبب الرئيسى لتعاملات الأجانب هو الفارق الواضح بين العوائد المتحققة من الاسهم المصرية بالمقارنة لما يتحقق فى اسواقهم حتى لو اقتصر الامر على التوزيعات فى حين ان موجة الارتفاعات السعرية خلال النصف الثانى من العام جعلت المكاسب عالية فى غالبية اسهم الخصخصة.

ولكن هل يستمر النمو فى تعاملات البورصة خلال عام ١٩٩٧؟ والمتوقع ان تزيد قيمة التعامل بعد إتساع حجم السوق من ناحية بزيادة الأوراق المالية من الأسهم والسندات وزيادة الشركات العاملة بالسوق من شركات سمسرة وإدارة محافظ وصناديق إستثمار ووجود عدد من إتحادات العاملين المساهمين بدات تزاول نشاطها ووضع السوق المصرى على مؤشر مؤسسة التمويل الدولية والاستعداد لبيع اسهم مصرية اخرى بالخارج تبدأ بسهمى البوبيات ومصر للكيماويات وإستعداد صناديق إستثمار جديدة لدخول السوق وتوجه بعض الشركات لإصدار سندات كوسيلة للتمويل.

ويأتى الاستمرار فى برنامج الخصخصة كعامل رئيسى للنمو ورغم ان عدد الشركات التى تضمنها برنامج وزارة قطاع الاعمال خلال عام ١٩٩٧ تضمن طرح نسبة ٤٠٪ من اسهم خمس شركات بالإضافة لبيع شريحة اخرى فى ثلاث شركات سبق بيع نسب منها للوصول بالنسبة المباعة إلى ٤٠٪ بالإضافة إلى بيع اغلبية اسهم حوالى ١٢ شركة. إلا انه فى ضوء المرونة فان الصورة يمكن ان تتسع لأكثر من ذلك ويمكن ان تضم شركات سبق الإعلان عن بيعها لمستثمر رئيسى للبيع من خلال البورصة نظراً لما يواجه البيع لمستثمر رئيسى من عقبات. بالإضافة إلى الإتجاه لبيع شرائح الأسهم من خلال المظاريف المغلقة لكبار المستثمرين كل ذلك فى إطار الإلتزام مع صندوق النقد الدولى ببيع عدد معين من الشركات وتحولها إلى شركات خاصة.

ومن المتوقع ان يشهد عام ١٩٩٧ ظهور وثيقة تامين للشركات المتعاملة بالسوق وتحسن اداء شركات السمسرة وظهور شركة للمعلومات المالية وصدور القانون الجمهورى المنظم لإدارة البورصة لتقليل سيطرة هيئة سوق المال على البورصة والخروج جزئياً من إنتفاع عدد من شركات السمسرة التى يدير اصحابها البورصة ويحصلون على معلومات قبل غيرهم، وتظل مشكلة نقص المعلومات من المشاكل الرئيسية للسوق بجانب التوعية والتعليم والتدريب وهى امور لا تخلو من جهود متناثرة إلا انها مازالت تحتاج إلى دفعات قوية.

وتظل اسئلة متعددة مسيطرة على السوق حول إحتمالات إستمرار موجة إرتفاعات الاسعار وهل هى معبرة عن واقع حقيقى بالشركات وهل يخرج الأجانب من السوق وما هى التأثيرات المحتملة فى حالة خروجهم الجزئى من السوق؟.

كيف نستطيع العيش على كوكب الأرض ؟

البيئة والإنسان

يحاول العلماء دائماً السيطرة على الطبيعة فى استخدامها أو توجيهها، والطبيعة معقده ومرنه فى نفس الوقت الى أبعد الحدود لا تستجيب بالقدر الذى يريده العلماء، مما يجعلهم يستبدلونها ببناء علمى يعلمون حدوده وقابل للتطوير والتغيير والعلوم بفروعها المختلفة تساعدنا فى معرفة الطريق فى هذا العالم، واستغلال هذه المعرفة فى تشكيل حياتنا اليوميه، وعن طريقها يستطيع البعض الوصول إلى الرفاهه والرخاء، وهم قادرين بالطبع على دفع المقابل من الجهد والمال ثم يندفعوا بعد ذلك الى انشاء النظم الكفيلة بحمايتهم للتمتع بهذه الرفاهه وهذا الرخاء

والطبيعة تتركنا وشأننا نفعل ما نريد بها حتى ولو أسأنا استخدامها. والمنافسة لتلبية الاحتياجات والتقنيات اللازمة للرفاهه اصبحت متصاعدة ومتلاحقة، تلهث فى تتبعها حتى أصبحت هذه المنافسه ليست دافعا بل اصبحت عبئاً، فالعلم ليس له حدود ولا الطبيعة غافلة عما تصل اليه، ولقد ادت التقنيات والإختراعات الحديثه الى توفير سبل الراحة والميل الى الإستمتاع بالحياه وتملك اسبابها والبحث فى علوم الهندسة الوراثية الى عقار يطيل عمر الإنسان الذى اكتشف انه لا يعيش قدراً كافياً، كذلك الرياح المستمره التى تهب من الغرب الى الشرق ومن الشمال الى الجنوب محملة بالمغريات ومفعمة بالمعاهدات والتعهدات للمحافظة على البيئة والاهتمام بالطبيعة لها ما يبررها لان ما يحدث من تلوث فى الماء والهواء ينفذ ويؤثر هناك على شطئان لا نريد تلوثاً ولا ضجيجاً.

إن أغلى ما على سطح هذه الأرض هو الإنسان القادر على تدعيم القوى الخلاقة الكامنة فى التطوير ، ولا يقلل من شانه ، ان تكون درجاتها متدرجة ومتانية ومتاحة لكل من يعيش على سطح هذا الكوكب بالقدر الذى يستطيع استيعابه فنحن قادرون على التعايش معا بما فيها من تفرد وتنوع حتى لا يتحول هذا التطور الى صراع حتى لو استطعت ان تحافظ على ماتملكه وتحميه فإن الطبيعة وتقلباتها علم ما زال مجهولاً لا يدعى كائن انه قادر على ترويضه أو مجابهته.

ان سوء استغلال الموارد الطبيعية كارثة قد نرى نحن اثارها أو ابنائنا من بعدنا فلقد فقدنا التوازن والاتزان فيما ندعى ملكه لنا وكأنه لا يوجد بعدنا أحد.

وهل ان لنا ان يشترك الجميع فى جنى الثمار حتى لو لم

يقوموا بغرسها فما كان للطبيعة أن تكون بهذا القدر من التنوع لو لم تكن هناك اختلافات بيئية وموارد كامنة لا يستطيع استغلالها البعض ويستطيع البعض الآخر. وانظر الى الحضارات الانسانية أين نشأت؟ و من قام هنا او هناك؟ وتنوعها المادى الذى استفادت منه والا كيف وصلت الى ما انت عليه اليوم؟ ان مصادر الطاقه محدوده وهى قاعدة الانطلاق لكن هذا السبق متى نفذ؟ ما هى الطاقة الجديدة؟ مفاعلات الماء الخفيف أم البوتنيوم أم الاورانيوم ٢٣٨ انها تقنية غير امنه وقد تؤدى الى كوارث.

يجب أن ندعو الى نمط فى الحياه يستطيع كل انسان على الأرض ان يعيش بمقتضاه وذلك بحيث يبقى فى موضعه فلا يحدث هروب ملايين الباحثين عن الرزق من الجنوب الى الشمال ولا زياده رهيبة فى عدد السكان الناشئة عن الخوف من كثرة الوفيات أو مساعدتهم فى الكبر كل هذا غير مطلوب لأنه يؤدى الى دمار هذا الكوكب سريعاً واستنفاذ موارده المحدوده وتدمير البيئة والطبيعة. كل هذا يتم برفع مستوى معيشة الإنسان قليلاً مقابل السيطرة على التطورات التقنية والمحافظة على الموارد بتقليل استهلاك مجموعة قادرة عليه.

والفضاء بيت رائع وحلم جميل لكنه لا يمثل مهرباً للبشر ينفذ القادر اليه عندما يستهلك كوكب الأرض او يدمر بالتلوث وهناك ايضاً أبادى تعبث به وتقوم بعمل انظمة للحرب فى الفضاء قادرة على تدميره كانه لم يكفيها الأرض وما عليها من عوامل اشد فتكاً!

ان اى مشكلة تجابه العلماء تجد حلاً فى الثو او المستقبل القريب فى علم الطبيعة اما علماء لاجتماع والاقتصاد فيقفوا مكتوفى الأيدى متشائمين امام مشاكل الانسان غير قابلة للتحقيق ويراودهم دائماً سؤال.

كيف نستطيع العيش على كوكب الأرض؟

أيزو ١٤٠٠٠ ... لماذا؟

تعتمد مواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ على انظمة الإدارة البيئية بينما يعنى البعض الآخر بالمنتجات لتلبية الإحتياجات البيئية فى اماكن العمل وخارجها.

وتقوم مواصفات الإدارة البيئية على وجود إجراءات لاتخاذ القرار فى كل مؤسسة، وإذا كان هناك نظام يسمح بإدخال الإعتبارات البيئية فى هذه الإجراءات المقننة لاتخاذ القرار فإن ذلك يؤدى لتحسين الأداء البيئى.

وتعتمد هذه المجموعة من المواصفات على دعامتين هامتين:

الأولى : الإعتماد على إلتزام قمة الإدارة العليا صاحبة القرار فى المؤسسة.

والثانية : تطبيقها على كافة انشطة المؤسسة.

وإذا تم الإلتزام بهذين الشرطين يمكن القول بان هذه المواصفات ادوات فعالة فى التحسن البيئى.

. فمجموعة مواصفات ايزو ١٤٠٠٠ تحدد بمعرفة المؤسسة داخلياً أو عن طريق التشريعات والقوانين خارج المؤسسة ويكون الدور الأساسى لمجموعة المواصفات هذه إرشاد المؤسسة للخطوات الرئيسية لتطبيق مواصفات الإدارة البيئية والتى تتمثل فى :-

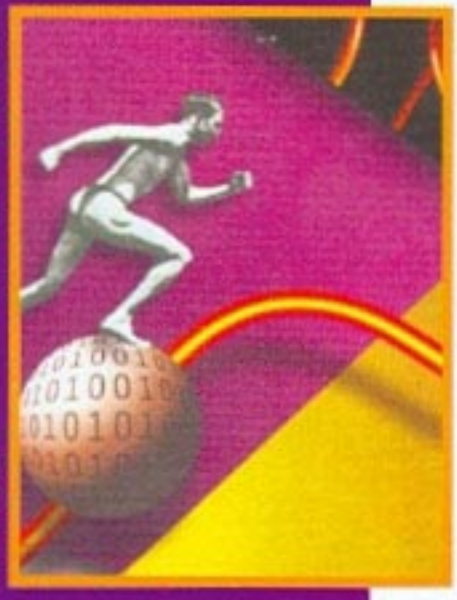

١ ـ خلق إلتزام داخلى فى المؤسسة والتعبير عنه من خلال سياسة بيئية.

٢ ـ إعداد خطة للوصول إلى الأهداف التى حددتها هذه السياسة.

٣ ـ تطبيق هذه الخطة.

٤ ـ قياس وتقديم التقدم فى التطبيق.

٥ ـ مراجعة وتحسين نظام الإدارة البيئى.

وتؤكد مواصفات الإدارة البيئية على انه هناك خصائص وسمات لكل مؤسسة بالنسبة لموقفها البيئى وفى خليط القواعد الضاغطة وحقوق المساهمين وكذلك فى مستوى إدارتها البيئية الحالية.

إلا أن هناك عناصر مشتركة لاى نظام إدارة بيئى، فتحت ظروف خاصة قد ترغب هيئات خارجية او المؤسسة نفسها فى التأكد من أن هذه النظم معمول بها ومطبقة وهذا ما تقرره المواصفة ايزو ١٤٠٠١ حيث تقوم بتحديد هذه النظم والعناصر التى يجب التأكد منها فى حالة طلب طرف ثالث أما مواصفات ايزو ١٤٠٠٤ نظم الإدارة البيئية فإنها تشمل العناصر الرئيسية المنصوص عليها فى المواصفة ١٤٠٠١ إلا انها تدخل فى تفاصيل هذه العناصر. وقد صممت هذه المواصفة بحيث يسهل استعمالها وهى على هيئة دليل يوفر معلومات خلفية نافعة وطرق تطبيق بنظام متدرج، كما تحتوى على أمثلة وحالات عملية بهدف جعل عمليات التطبيق ومن أجل استكمال مقومات هذه المواصفات أعدت المواصفات الخاصة بنظم المراجعة البيئية وما يتصل بها من أعمال.

وتستخدم هذه المواصفات داخليا أو عن طريق طرف ثالث للتحقق من أن المنظومة البيئية او عناصرها مطبقة ومعمول بها طبقا للخطة الموضوعة.

وهاتان المواصفتان هى ايزو ١٤٠١٠ وهى إرشادات للمراجعات البيئية كمبادئ عامة حيث تتطابق مع الإحتياجات الأساسية للمراجعة البيئية، أما المواصفة الثانية فهى ايزو ١٤٠١٢ ISO 14012 وهى إرشادات للمراجعات البيئية من حيث الخصائص التأهيلية لمراجعى نظم الجودة البيئية وهى تؤكد على ان المراجعين للمواصفات مؤهلين بما يكفل لهم إتمام المهام المنوطة بهم.

وتطبق كلتا المواصفتين على كافة أنواع المراجعات البيئية، كما انها تساعد على زيادة الثقة فى المعلومات التى تم تجميعها.

القوانين الصادرة
التى تهم المستثمر المصرى والعربى والأجنبى

● القانون رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٦/١/٣٠م

بشأن قواعد التصرف بالمجان فى الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة او الأشخاص الإعتبارية العامة أو تأجيرها بإيجار إسمى لإقامة مشروعات إستثمارية عليها او التوسع فيها.

● القانون رقم ٧١ بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٤م

بشأن تعديل بعض احكام قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بما ينظم قواعد التصرف فى الأشياء والسيارات المجهزة طبيا والدراجات البخارية المعفاه من الضرائب الجمركية، وبما يسمح بمعاملة افراد الشرطة نفس المعاملة المقررة لأفراد القوات المسلحة إذا اصيبوا بسبب احد المهام الأمنية المكلفين بها.

● القانون رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٤م

بشأن تعديل فى بعض احكام قانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م. ويهدف التعديل إلى إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأوراق المالية بما يحقق المساواة فى المعاملة الضريبية للأسهم المقيدة بالبورصة.

● القانون رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠م

بشأن تعديل فى بعض احكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٢م، بإعفاء ارباح صناديق الإستثمار المشتغلة فى مصر المنشاة وفقا لاحكام قانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ من الضريبة السنوية المقررة بالمادة ١١١ من قانون ضرائب الدخل الصادر بالقانو ن رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١م.

● القانون رقم ٩١ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠م

بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بما ينظم ويبسر عملية سداد الضريبة.

● القانون رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠م

بشأن تعديل بعض احكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ويقضى التعديل بإعفاء إستهلاك الكهرباء فى اغراض إستصلاح وإستزراع الأراضى من ضريبة الدمغة الصادرة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠م.

● القانون رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠م

بشأن تعديل الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون رسوم الإرشاد والتعويضات ورسوم الموانئ والمنائر والرسو والمكوث الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ بما يمنح السفن

السياحية وسفن الركاب التى ترد إلى أحد موانئ الجمهورية تخفيضا مقداره ٧٥٪ من رسم الميناء المنصوص عليه فى المادة ٥ بشرط ألا تقوم تلك السفن بتفريغ بضائع أو شحنها ما لم تكن بصحبة راكب.

● القانون رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠م

بشأن إعفاء سفن أعالى البحار من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات.

● القانون رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠م

بشأن تعديل بعض أحكام قانون البنوك والإئتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى بما يجيز زيادة نسبة ما يمتلكه غير المصريين فى رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة على ٤٩٪ من رأس المال، وبما يحظر على أى شخص طبيعى أو إعتبارى أن يمتلك - بغير الميراث - ما يجاوز ١٠٪ من رأس مال البنك المركزى المصرى، وبما يطلق سلطة البنوك فى تحديد معدلات العائد على العمليات المصرفية التى تقوم بها حسب طبيعة هذه العمليات.

● القانون رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠م

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى بما يجيز قيد الأجانب المزاولين لنشاط التصدير سواء كانوا أفراداً أو شركاء فى شركات أشخاص أو أموال بالسجل التجارى.

● القانون رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠م

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها بإلغاء نظام تسجيل الأجانب كقاعدة عامة، وحذف عقوبة مدير الفندق الذى يؤوى أجنبياً أو يمكنه لمجرد السهو عن الإبلاغ، مع إجازة أن يقوم وزير الداخلية بمنح ترخيص الإقامة المؤقت للأجانب لمدة أقصاها ٥ سنوات.

● القانون رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٤م

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى.

● القانون رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٤م

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق و الشهر.

● القانون رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٤م

بشأن إلغاء بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادى وقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م

● القانون رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٤م

بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١م

● القانون رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٤م

بشأن إلغاء ضريبة الأيلولة

● القانون رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٤م

بشأن إلغاء المادة (٣) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى

القانون رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٤م

بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء.

النظام الترويجى المعمم للمزايا G.S.P

تربط مصر بالترويج علاقات إقتصادية وتجارية متميزة، وبصفة خاصة فى ظل النظام المعمم للأفضليات الجمركية والمعروف باسم G.S.P حيث انه يمنح للمستثمر والمصدر المصرى إعفاء كامل من الرسوم الجمركية. وسوف يتم إلقاء نبذة صغيرة عن هذا النظام وهى كالتالى :-

١ - بدأ تطبيق هذا النظام إعتباراً من ١٩٧١/١٠/١ وتمت مراجعته للمرة الأولى فى عام ١٩٩٥/٧٤.

٢ - عقب إنتهاء مفاوضات جولة أورجواى بإنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) تم مراجعة النظام للمرة الثانية عام ١٩٩٥م .

٤ - القوائم التى تخص النظام فى مجال المنتجات الزراعية هى ٧ قوائم وقائمة واحدة للمنتجات الصناعية.

٥ - يشترط للإستفادة من هذا النظام إستيفاء شهادة المنشأ الخاصة بال G.S.P ويتعين تقديمها مع باقى المستندات الأخرى للسلع المصدرة للترويج.

وهذه الشهادة يتم إعفائها من جانب المصدرين المصريين مما يضيع حقهم فى الإستفادة من هذا النظام

** هذا ولمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على النسخة الخاصة بالنظام المعمم للأفضليات الجمركية الترويجى لدى الشعبة.

الضريبة على القيمة المضافة

لأى صناعة بمعناها الواسع مدخلات تتمثل فى مستلزمات الإنتاج بمختلف انواعها واشكالها. كما ان لها مخرجات فى شكل منتج. فإذا أخذنا الفرق بين المخرجات ممثلة فى الإنتاج والمدخلات ممثلة فى مستلزمات الإنتاج نحصل على ما يعرف بالقيمة المضافة.

فإذا كانت قيمة الإنتاج فى صناعة معينة ٥٠٠ الف جنيه على سبيل المثال، وكانت مستلزمات الإنتاج المستخدمة فى الحصول على هذا القدر من الإنتاج تبلغ ٢٠٠ الف جنيه، فإن القيمة المضافة من تلك الصناعة فى هذه العملية تساوى ٥٠٠ - ٢٠٠ = ٣٠٠ الف جنيه.

وتعنى الضريبة على القيمة المضافة فرض الضريبة على الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج (أو الفرق بين المخرجات والمدخلات) ويتجه العمل الآن على تحويل الضريبة على المبيعات فى مصر إلى ضريبة على القيمة المضافة. حيث تفرض فى هذه الحالة ضريبة مبيعات ليس على مخرجات أى صناعة أو على مدخلاتها، وإنما على الفرق بينهما أى على القيمة المضافة.

وسوف نعرض لتنظيم الضريبة على القيمة المضافة فى العدد القادم.

ماذا يمكن أن نصدر للسوق التركى

حققت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا تطوراً كبيراً فى الأعوام الأخيرة بعد أن تزايد حجم التبادل التجارى بينهما فى عام ١٩٩٥ بنسبة قدرها ٤٣٪ عن العام السابق عليه، فبلغ ٤٥٦,٨ مليون دولار مقابل ٣١٩ مليون دولار وتشير الدراسات إلى أن سبب ذلك يعود لارتفاع قيمة الصادرات المصرية من ١٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢١٠,٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ أى بزيادة قدرها ٧٠٪، كما أرتفع حجم الصادرات التركية من ١٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢٤٦,١ مليون دولار عام ١٩٩٥

الأمر يحتاج إعادة النظر فى الأهداف المحققة فى إطار الواردات الفعلية لتركيا

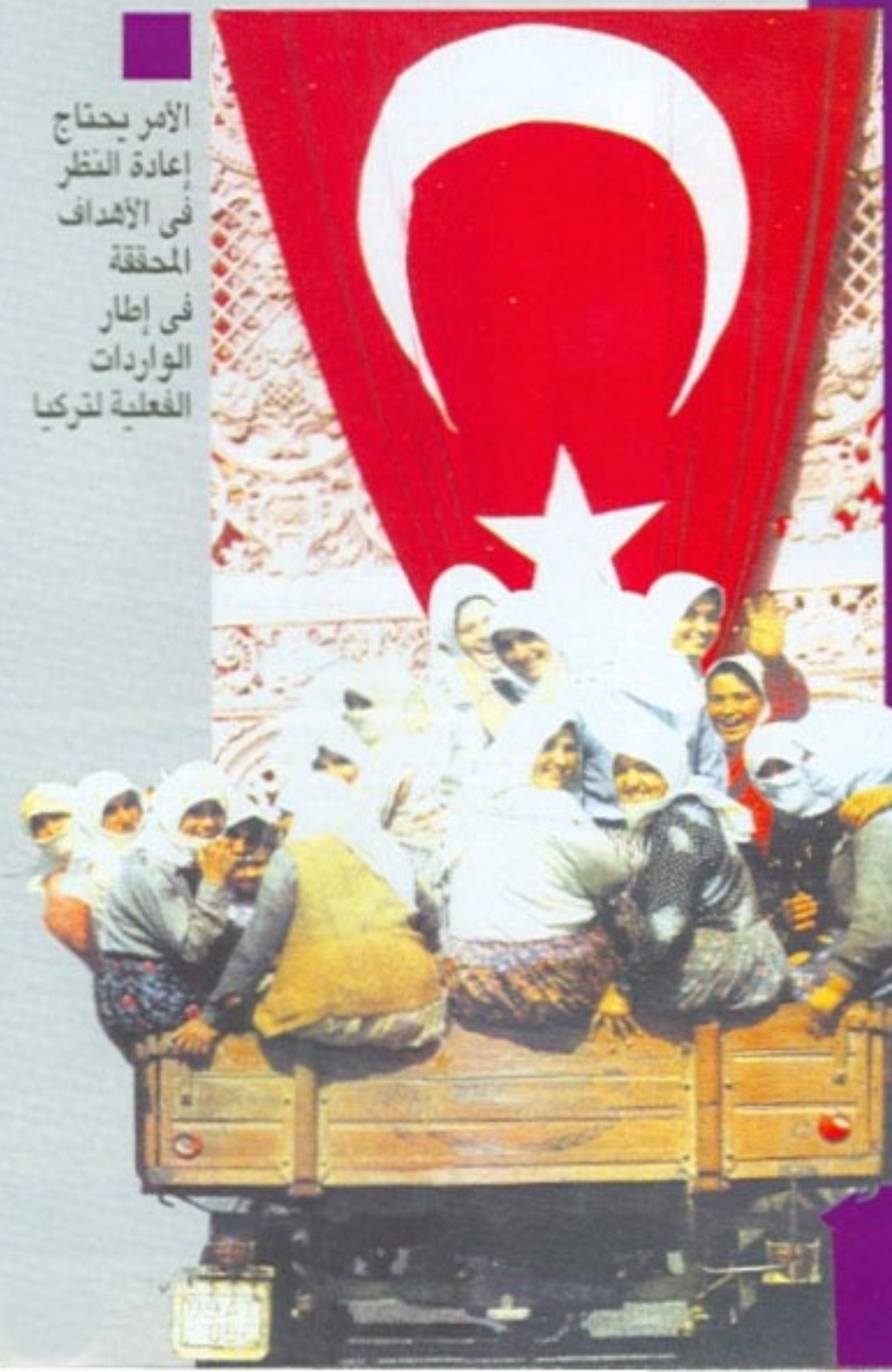

وبالرغم من أن العجز فى الميزان التجارى فى غير صالح مصر إلا أن هذا العجز قد انخفض فى عام ١٩٩٥ إلى ٤٥,١ مليون دولار مقابل ٧١ مليون دولار عام ١٩٩٤، ومع زيادة الصادرات المصرية فى العام الماضى إليها إلا أنها لم تحقق الهدف التصديرى الذى كان متوقعاً فى معظم المجموعات السلعية.

ففى مجموعة السلع الزراعية والزراعية المصنعة كان الرقم المستهدف من هذه المجموعة ٤٥,١ مليون دولار فى حين ان الذى تحقق ٣٣,٧ مليون دولار بعجز قدره ٢٦٪ . والأرقام التالية تشير إلى امثلة واضحة.

انظر الجدول (١)

وكان الهدف التصديرى قد تم وضعه على اساس اعلى رقم سبق تحقيقه خلال السنوات الخمس السابقة. ولذلك المسألة تحتاج لإعادة النظر فى الرقم المستهدف من البصل والثوم المجفف فى ضوء الواردات الفعلية التركية، اما بالنسبة للأرز فيحتاج لوضوح السياسة التسويقية له. ذلك من خلال تكوين لجنة او مجلس للأرز يضم ممثلين للمنتجين والمضارب والمصدرين ووزارة التموين لوضع السياسة التسويقية للأرز.

اما بالنسبة للقطن الخام فقد حقق رقماً اكبر من الرقم المستهدف، كما ظهر صنف جديد فى الصادرات المصرية وهو السكر.

وبالنسبة لمنتجات الغزل والنسيج نجد انه بينما كان الرقم المستهدف لهذه المجموعة حوالى ٣٦,٦ مليون دولار تحقق ٢٥,١ مليون دولار فقط خلال عام ١٩٩٥ بعجز قدره ٣١٪ ويتضح ذلك من الأرقام التالية.

انظر الجدول (٢)

وقد ظهرت اصناف جديدة فى الصادرات منها عوادم القطن والنسيج الذى يستخدم فى صناعة الإطارات.

اما مجموعة السلع الهامة فقد حققت الصادرات منها أكثر من الرقم المستهدف مثل الرمال السيليسية، كما ظهر جديد الخردة فى الصادرات المصرية، وفى المقابل نجد ان الصادرات من فحم الكوك والألومنيوم لم تحقق الرقم المستهدف منهم.

اما مجموعة المنتجات الكيماوية والدوائية فقد حققت فيها بعض الأصناف زيادة فى الصادرات عن الرقم المستهدف مثل الورنيش، الصودا الكاويه ومواد الدباغة، الجلود المدبوغة، وفى المقابل هناك اصناف لم تحقق الرقم المستهدف منها هى نشادر - نفثالين - نافتا

وقد ادى ذلك لعدم تحقيق الرقم المستهدف من هذه المجموعة وهو ١٢,٣ مليون دولار، فى حين ان الرقم المحقق ٣,٢ مليون دولار، لذلك فالأمر يحتاج إعادة النظر فى الأهداف المحققة فى إطار الواردات الفعلية لتركيا.

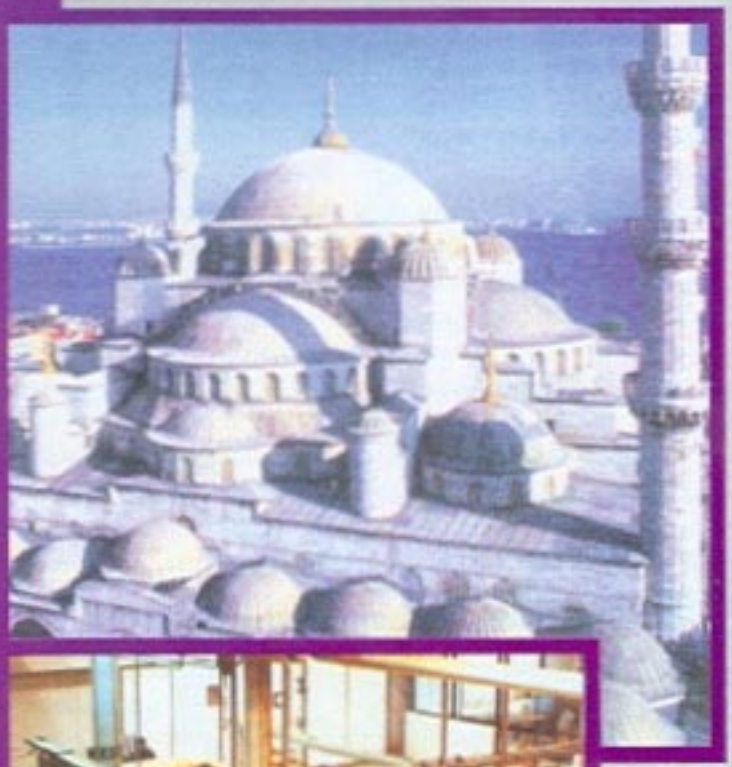

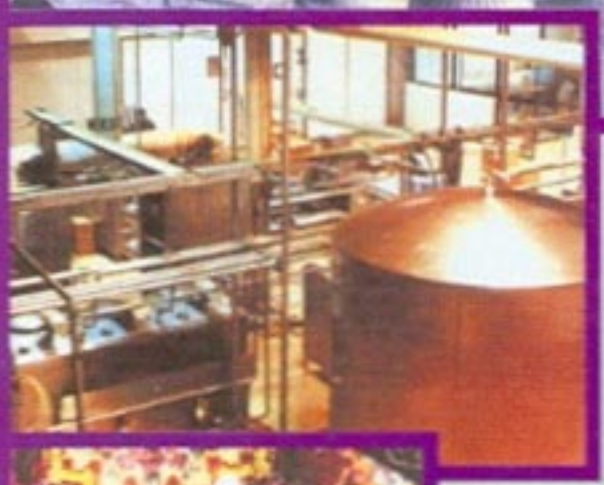

١

الصنف	المستهدف	المحقق (الف دولار)
بصل وثوم مجفف	١٥٠٠	٤٥
أرز	١٨٠٠٠	٦٠٥٥
الفول السودانى	٢٢٥٠	٨٨٦
بذور زيتية	٥٠٠	٨٣
الجاتين	٥٠	٢٤

٢

الصنف	المستهدف	المحقق (الف دولار)
غزل الصوف	٣٥	...
منسوجات وملابس	١٢٤٤	١٧
خيوط حياكة	١٢٠٠٠	٧
خيوط سجاد	١٠٠٠	٣٢٧

العولمة وتحديات القرن

يشهد العالم الآن نظاماً إقتصادياً عالمياً جديداً يسمى بالعولمة Globalization وصنعت فيه كل الدول المتقدمة والآخذة فى النمو والنامية أمام تحديات التوافق الجديدة حيث أزيلت ومازالت تزال الحواجز أمام حركة تدفقات التجارة السلعية والخدمية والاستثمار، كما انفصلت الإدارة عن الملكية وأصبحت الأموال تتحرك بسرعة وبأحجام ضخمة بين دول العالم

بقلم
محمد ابو العينين
نائب رئيس
الشعبه العامة
للمستثمرين

ولقد ساهمت الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجال نظم المعلومات والاتصالات فى تعاظم الدور الاحتكارى المتنامى للشركات متعددة الجنسيات بحيث أصبحت هى الأداة الأساسية فى جعل السوق العالمى بمثابة سوق واحدة للإنتاج والتسويق والاستثمار.

ويمكن أن نوجز سمات العولمة فى الآتى:-

١ - عولمة الاستثمار... أصبحت حركات رأس المال الأجنبى وتدفقاته تدار من خلال تجمعات مالية كبيرة متخصصة توجه للاستثمار فى الأسواق الأعلى ربحية والأكثر أمناً وضماناً، ومن ثم تتوقف حركته وجذبه لدولة ما على مدى قدرة هذه الدولة فى فن صياغة حوافزه وضماناته ووجود الفرص الذهبية المتاحة بها.

٢ - عولمة الأسواق... من حيث اتساعها بإزالة القيود التى كانت تعترض حركة السلع والخدمات ضمن البرنامج الزمنى لاتفاقية الجات.

٣ - عولمة التكنولوجيا... يعيش العالم الآن مرحلة التكنولوجيا العالمية - High Tech) ذات القيمة المضافة العالية وتتمثل فى تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة. وبدأت كثير من الدول المتقدمة التخلص من الصناعات المؤثرة فى البيئة أو الصناعات التى تقل فيها القيمة المضافة بتوجيهها إلى الدول النامية من

خلال إحتكارها للتكنولوجيا العالية، واصبح العالم يعيش الآن مرحلة صراع على (High - Tech) التي تتميز بالقيمة المضافة العالية جداً إذا ما قورنت بعوائد الإنتاج الأخرى.

٤ - عولمة الشركات... ويقصد بها الشركات المتعددة الجنسية والتي أصبحت تتسم بضخامة حجمها وتنوع انشطتها وانتشارها الجغرافي الواسع. وانتقلت من مجرد شركات متعددة الجنسية إلى شركات عابرة للقارات، وأصبحت هي الأداة الأساسية في تحويل الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد رأسمالي موحد، يتخطى كل الحدود القومية.

٥ - تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية. يشهد العالم الآن تزايداً في عدد التكتلات والترتيبات التجارية الإقليمية حيث بلغت نحو ٨٥ تنظيماً ظهر منها حوالي الثلث في بداية التسعينات.

٦ - الانتقال من مفهوم المزايا النسبية إلى مفهوم المزايا التنافسية. فلا شك أن سمات العولمة هذه تفرض علينا تحديات جديدة وتتيح فرصا واعدة إذا أحسن التعامل معها وتم وضع السياسات الواضحة الرؤية لها مستثمرين في ذلك المناخ الخصب للاقتصاد المصري الحالي الذي شهد به العالم من خبراء ومتخصصون بأننا دولة ناهضة وواعدة ولا يناظرها دولة أخرى في المنطقة، والتي من المتوقع أن تشهد تدفقات ضخمة للاستثمارات في القريب المنظور خاصة أن جميع مجالات الاستثمار مفتوحة دون قيود. وهناك فرصا سانحة هيأتها السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، واكدت مصداقيتها التشريعات.

وتتطلب الإستراتيجية الحديثة للصناعة في ظل العولمة مشاركة رجال الأعمال لبناء تكنولوجيا جديدة لمصر تحقق لها النفاذ في الأسواق الدولية باستخدام احدث الأساليب العلمية والتنظيمية والتسويقية من خلال اختيار الصناعات التي لها مستقبل أوسع في الاستثمار خاصة واننا مقبلون على مرحلة المشروعات العملاقة لبناء الحضارة الحديثة لمصر في جنوب الوادي وإنشاء مناطق حرة عبر تقليدية مع الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والطبيعية والخروج من الوادي الضيق.

كما أن الاستراتيجية الحديثة للصناعة المصرية تتطلب إحداث التحولات الرئيسية التالية.

١ - التحول إلى الصناعات العملاقة ذات القيمة المضافة الكبيرة مع التأكيد على أهمية الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية.

ب - التحول إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية في كافة القطاعات مثال ذلك التصنيع الزراعي وصناعة المعلومات والسياحة والخدمات.

جـ - التحول إلى صناعات تبنى على التوظيف الأمثل للمزايا النسبية والطبيعية لاكتساب المزايا التنافسية الجديدة.

د - التحول إلى الصناعات الموجهة للتصدير وغزو الأسواق الخارجية بمنتجات ذات جودة عالية وسعر تنافسي.

هـ - التحول إلى الصناعات غير التقليدية في إنتاج السلع والخدمات والتوجه نحو تصنيع مكونات السلع.

و - التحول إلى صناعات تراعي البيئة وحقوق الإنسان.

إن تحديات العولمة تستدعي خبرة العقول المصرية من رجال الأعمال لبناء النهضة التكنولوجية الحديثة لمصر المستقبل.

لا شك أن سمات العولمة هذه تفرض علينا تحديات جديدة وتتيح فرصا واعدة إذا أحسن التعامل معها

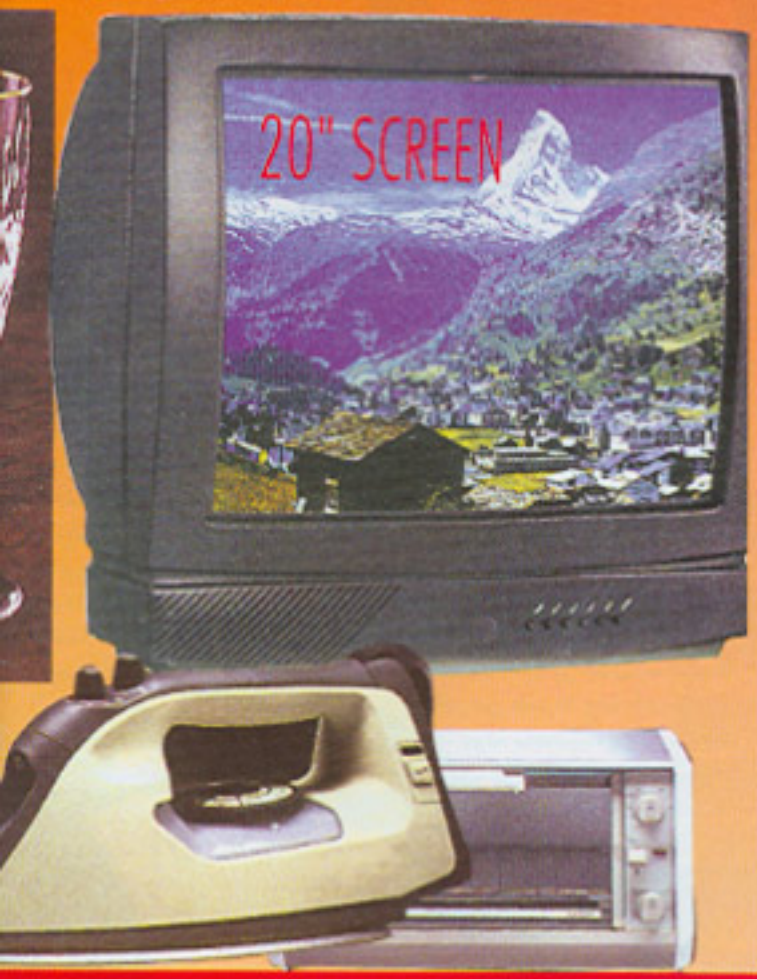

لتنمية صادراتك للدول العربية

كيف تستفيد من برنامج تمويل التجارة العربية

تمويل التجارة العربية تصديرا واستيرادا أصبح هدفا رئيسيا لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي في ظل الاقتصاد الحر، وتحرير التجارة وبرنامج تمويل التجارة العربية هو أحدث المؤسسات المالية العربية المشتركة الذي تأسس للمساهمة في تنمية وتمويل التجارة بين الدول العربية.

وهو عبارة عن مؤسسة عربية مشتركة أنشأت بموجب قرار من مجلس محافظي صندوق النقد العربي برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار للإسهام في توفير التمويل للمبادلات التجارية بين الدول العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي.

وقد حظي البرنامج من دولة الإمارات العربية المتحدة (دولة المقر) بالمزايا والحصانات اللازمة لأداء مهامه دون قيود أو رسوم أو ضرائب من أي نوع بموجب المرسوم الاتحادي رقم (٣) لعام ١٩٩٠م.

أهداف البرنامج :

يهدف البرنامج لتوفير خدمات متكاملة للتجارة العربية من خلال:-

١ - إتاحة التمويل للتجارة العربية المؤهلة بتكلفة مناسبة جداً عبر الأجهزة المالية والمصرفية القائمة في الدول العربية وفق الممارسات والمعايير السائدة والمتعارف عليها في مجال تمويل التجارة.

٢ - إمكانية توفير التمويل بدون حق الرجوع إلى المصدر، بالتنسيق مع الوكالات الوطنية والجهات الضامنة.

٣ - توفير المعلومات اللازمة للمصدرين والمستوردين والجهات المعنية في الدول العربية حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها والإمكانات الكامنة لتطوير تلك التجارة من خلال شبكة معلومات تجارية حديثة. يعمل البرنامج على استكمالها وبنائها وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية بالتعاون مع مركز التجارة الدولية في جنيف ويدعم من برنامج الأمم المتحدة.

وقد يهمك أن تعرف عزيزي المستثمر السلع والخدمات المؤهلة من خلال هذا البرنامج...

إن هذا البرنامج يعيد تمويل المبادلات التجارية بين الدول العربية في السلع والخدمات المصاحبة لها متى كانت عربية المنشأ. وتعتبر السلع ذات منشأ عربي إذا تم إنتاجها وتصنيعها في دولة عربية من مواد أولية وعناصر إنتاج أخرى ناشئة فيها أو في أية دولة عربية أخرى.

أو إذا بلغت نسبة القيمة المضافة إليها في الدول العربية المعنية ٤٠٪ أو أكثر. ويستثنى من السلع المؤهلة النفط الخام والسلع المستعملة والمعاد تصديرها.

وتقتصر الاستفادة من موارد البرنامج على المصدرين والمستوردين في الدول العربية

استراحة

- من يختار العمل المرهق والصعب لن يجد منافسين.
- في حديقة الفرص عليك بقطف الثمار ... بدلاً من انتظار سقوطها.
- لا تستطيع أن تصرف شيكاتك من بنك السماء... إلا إذا أودعت رصيداً.

المتعاملين فى السلع المؤهلة لإعادة التمويل من قبل البرنامج.

كيف يعمل البرنامج :-

يوفر البرنامج خدماته من خلال خطوط الائتمان يقدمها للوكالات الوطنية التى تعتمدها الدول العربية لهذا الغرض مقابل ضمان مناسب يقبله البرنامج.

وهو يعيد تمويل الائتمان الذى تقدمه هذه الوكالات للمصدرين والمستوردين سواء كان هذا الائتمان مقدما لهم بصورة مباشرة من الوكالات أو بصورة غير مباشرة عن طريق المؤسسات المصرفية المحلية الأخرى، ويقوم بإعادة التمويل من خلال خطوط الائتمان التى يتيحها للوكالات الوطنية وبحد أقصى ٨٥٪ من قيمة الائتمان المؤهل لذلك.

كما يعيد تمويل الائتمان اللاحق للتصدير والائتمان السابق للتصدير والائتمان الواردات والائتمان المشترين الذى تقدمه الوكالة الوطنية.

فترة التمويل :-

ترتبط فترة التمويل بطبيعة السلع المعاد تمويلها... فبالنسبة للسلع الاستهلاكية تمتد فترة التمويل من شهر واحد إلى ٦ شهور، والسلع الوسيطة والمواد الخام من ٦ أشهر إلى ١٨ شهراً، أما السلع الإنتاجية والرأسمالية فتتراوح من ١٢ - ٣٦ شهراً كحد أقصى وفى حالات استثنائية يمكن أن تمتد الفترة لمدة ٦٠ شهراً.

مميزات البرنامج عن مصادر التمويل الأخرى :-

يمتاز هذا البرنامج عن مصادر التمويل الأخرى بأشياء عديدة هى :-

١ - التخصص وتوجيه كامل الاهتمام لتنمية التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربى.

٢ - إتاحة التمويل لجميع المصدرين والمستوردين فى الدول العربية وخلق فرص جديدة للمتاجرة فى الأسواق العربية على أسس متكافئة.

٣ - قدرة البرنامج بوصفه مؤسسة عربية متخصصة على التنسيق مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير التمويل والغطاء التأمينى اللازم للعمليات التجارية بشروط وتكلفة معقولة.

٤ - تعزيز قدرة المصارف التجارية المعتمدة كوكالات وطنية على تقديم التمويل للتجارة العربية والمشاركة معها فى تقديم التمويل الموازى.

٥ - يتمتع البرنامج بقاعدة عريضة من المساهمين تضم المؤسسات المالية العربية المشتركة والمؤسسات المصرفية العربية الحكومية والخاصة والمشتركة، ويتيح هذا التكوين خلق إطار جامع لحشد الطاقات وتنسيق الجهود وتحقيق درجة عالية من التعاون لخدمة أهداف تنمية التجارة بين الدول العربية.

٦ - قدرة البرنامج على حشد المزيد من الموارد الإضافية من المصادر المختلفة عند الحاجة.

٧ - المساهمة فى خلق المناخ الملائم لتوسيع نطاق التجارة العربية البينية من خلال متابعة تنفيذ الاتفاقيات العربية المعنية بتنمية التجارة والعمل على تطورها.

٨ - توفر المعلومات الأساسية عن فرص المتاجرة فى الدول العربية من خلال خدمات شبكة المعلومات التجارية العربية، وهو الأمر الذى لا يمكن لمصادر التمويل الوطنية أو التجارية تحقيقه لما يترتب عليه من تكلفة عالية.

عزيزى المستثمر :-

إذا رغبت فى مزيد من المعلومات يمكنك الاتصال بالوكالة الوطنية المعنية مثل البنك المصرى لتنمية الصادرات، بنك مصر، البنك الأهلى المصرى، بنك الإسكندرية، بنك مصر الدولى.

استراحة

- إذا لم تكن سعيداً بما لديك.. فكيف تسعد بما هو أكثر
- ينخفض مستوى المناقشة عندما يرتفع مستوى الصوت.
- الطبيعة تعطيك القمح وعليك طحنه، الله يعطيك الإرادة وعليك أن تحسن الاختيار.

لا شك أن نهضة أى أزمة فى إطار المتغيرات العالمية
المستجدة أصبحت تستند لقدر ما تحققه من انطلاقة إنتاجية
وما تمتلكه من قدرة تنافسية تحقق لها القوة الإقتصادية
التى أصبحت تحتل الوزن النسبى الأعلى فى منظومة القوة
على الصعيد الدولى وإذا كان الهدف من الإنطلاقه الإنتاجية
فى هذا الإطار توفير قدر متزايد من السلع والخدمات
بمواصفات من الجودة تكفل لها القدرة على النفاذ للأسواق
المحلية والإقليمية والدولية، فإن هذا يعنى أن الإستهلاك فى
النهاية هو الهدف النهائى للعملية الإنتاجية

دور المنتج والصانع في حماية المستهلك

قد تبدو مرحلة التصنيع عملية فنية أو تقنية لا صلة لها بحماية المستهلك لكن الحقيقة خلاف ذلك

بل هو الهدف من التنمية الإقتصادية وهو في الوقت ذاته معيار تقدمها ذلك إنه كلما توفر للفرد نصيب اكبر من السلع والخدمات التي تشبع إحتياجاته زاد ما يتمتع به من مستوى الرفاهية الإقتصادية.

وفي ظل تحرير التجارة والعمل بآليات السوق يحتل موضوع حماية المستهلك أهمية خاصة لأنه ببساطة هو «الزبون» المستهدف من أية عملية إنتاجية ورضاء المستهلك عن السلعة التي يستخدمها أو الخدمة التي يتلقاها هو في النهاية المحرك للعملية الإنتاجية التي تنتظم في منظومة متكاملة ،مترابطة من الإستثمار إلى الإنتاج إلى الإستهلاك.

وإذا تحدثنا عن دور المنتج والصانع في حماية المستهلك فسنجد أن لهما دوراً مشتركاً في مراحل تصنيع السلعة وتوزيعها وإستخدامها ولابد أيضاً من توفير متطلبات الصانع والمنتج لأداء دوره في حماية المستهلك.. ففي مرحلة تصنيع السلعة لابد من تحقيق الأمان في إستخدام السلعة وما يتطلبه ذلك من ضوابط في عملية التصميم ومراعاة مواصفات الجودة المناسبة ومستوياتها الملائمة. وهنا يجب ملاحظة أن سوق أي سلعة إنما يتكون من المستويات الملائمة لكل مستوى منها مواصفاته من حيث دخل المستهلك ومستوى الجودة الذي يناسبه ويتمشى مع قدرته الشرائية أيضاً لابد أن تراعى المواصفات الفنية القياسية سواء المحلية أو الدولية لإنتاج السلعة، وأخذ ذلك في الحسبان في مرحلة تصميم المنتج وتشكيله أو تصنيعه.

وحتى يستطيع الصانع والمنتج توفير هذه المتطلبات لابد من دراسة أسواق السلعة في الداخل والخارج من حيث مستويات وشرائح كل سوق وأذواق المستهلكين ودخولهم في كل مستوى، ومستوى الجودة والسعر الملائم لكل مستويات السوق.

وقد تبدو مرحلة التصنيع عملية فنية أو تقنية لا صلة لها بحماية المستهلك لكن الحقيقة خلاف ذلك لأن حماية المستهلك تبدأ منذ التفكير في إنتاج السلعة تصميماً وتصنيفاً. فعلى ضوئها تتحدد نوعية الخامات المستخدمة وطرق التصنيع المستخدمة، ومستوى الجودة المطلوب، ولكل ذلك صلة بحماية المستهلك من إستخدام خامات ضارة أو رديئة أو وضع تصميم للسلعة لا يوفر الأمان في استخدامها أو تشغيلها أو إستخدام طرق إنتاج لا تكفل تحقيق مستويات الجودة والأمان المطلوبة.

وفي مرحلة توزيع السلعة للصانع والمنتج أيضاً دور في حماية المستهلك وسواء كان الصانع أو المنتج يتولى توزيع السلعة التي ينتجها بنفسه أو من خلال منافذ توزيع يجب عليه عدم السماح بطرح أي سلعة في الأسواق مخالفة للمواصفات القياسية أو الفنية أو لا يتوافر لها الأمان الكافي في الإستخدام أو لم تصل لمستوى الجودة المطلوب، مما يستلزم إخضاعها للرقابة والفحص في مختلف مراحل إنتاجها بحيث يتم فصل السلع التالفة أو المعيبة وإصلاحها إذا أمكن أو التصرف فيها بعيد عن سوق الإستهلاك.

وأن تثبت مواصفات السلعة وتاريخ إنتاجها ومدة صلاحيتها وشروط حفظها وإستخدامها بطريقة واضحة يكون من الصعب التلاعب فيها قبل طرحها في الأسواق.

أن سوق أى سلعة إنما يتكون من المستويات الملائمة لكل مستوى منها مواصفاته من حيث دخل المستهلك ومستوى الجودة الذى يناسبه

وان تتوفر لدى المنتج خدمات ما بعد البيع، والشفافية الكاملة عند الإعلان عن السلعة من حيث مكوناتها ومستوى جودتها، تطوير مراكز الصيانة بالنسبة للسلع المعمرة وباسعار مقبولة، مع اهمية وجود قنوات إتصال فعالة وكافية بين منتج السلعة ومستهلكها لتلقى شكاواهم وملاحظاتهم وبحثها بجدية.

ومراقبة التزام وكلاء التوزيع ومختلف منافذ التوزيع بالإلتزام باسعار البيع للمستهلك فى إطار هوامش الربح المتفق عليها والتى لا يجب تجاوزها من مختلف الموزعين.

واضيف لذلك تيسير عمليات إستبدال السلع التالفة او المعيبة التى تكون قد طرحت فى الأسواق بالخطأ او تلفت اثناء النقل والتخزين وتغليف السلعة بطريقة تكفل الأمان والحماية عند إستخدامها، وتمييز المستويات المختلفة من الجودة بالنسبة لكل سلعة بما يكفل تعرف المستهلك على مستوى الجودة لكل نوع منها.

اما فى مرحلة إستخدام السلعة فهناك دور هام للمنتج فى حماية المستهلك ينحصر فى توفير الإمكانيات وتسهيل الإجراءات التى تكفل للمستهلك تحديث السلعة او إضافة إمكانيات جديدة إليها ترقى بطاقتها او بطريقة تشغيلها تكون قد تم إستحداثها ولم تكن متوفرة عند شرائها حتى كان ذلك ممكنا من الناحية الفنية.

والإهتمام الكافى بإنتاج قطع الغيار الأصلية بالنسبة للسلع والأجهزة على مدار عمرها الإفتراضى فى الإستخدام وتوفيرها لمستخدم السلعة بطرق ميسرة وباسعار مناسبة، والمشاركة فى جمعيات حماية المستهلك من قبل الصناع والمنتجون للتعرف على شكاوى المستهلكون او إنطباعاتهم وخبراتهم فى التعامل مع السلع التى يستخدمونها، والنظر لحماية المستهلك على انه الوجه الاخر لضمان إستمرار المنتج والصانع فى السوق، ومراقبة مراكز الصيانة بجدية وحرص على توافر الإمكانيات والخبرات الكافية لديها.

وان يرفق مع كل سلعة يستمر إستخدامها فترات طويلة نشرة تتضمن العمر الافتراضى لبعض مكوناتها التى يلزم استبدالها باخرى جديدة فى نهاية هذا العمر ضمانا لاستمرار كفاءة السلعة وفقا للمواصفات الفنية الموضوعة لها حتى نهاية عمرها الافتراضى.

وإذا كان كل حق يقابله واجب لا ينفصل عنه فإن للصانع او المنتج ايضا حق توفير متطلبات رئيسية لاداء دوره فى حماية المستهلك وهى عدالة الرسوم والضرائب وتوفير الطاقة التى يتحمل كلا من المنتج والصانع ليستطيع ضبط تكلفته التى تسمح له بمواجهة المنافسة فى السوق المحلى والاسواق الخارجية، محاربة التهريب للسلع فى مختلف المنافذ منعاً لإغراق السوق بسلع مهربة من الجمارك، لا تتوفر مواصفات الجودة فيها مما يضير بالصناعة الوطنية، وسلامة إجراءات تطبيق قانون قمع التدليس والغش بالنسبة للمنتج لا سيما فيما يتعلق بإجراءات التطبيق داخل المصانع وخطوط الإنتاج، سرعة إصدار قانون منع الإغراق حماية للصناعة الوطنية، وتطوير قانون التجارة، وإصدار قانون الشيك لتوفير المناخ الملائم للمنتج والصانع فى اداء دوره فى حماية المستهلك.

نحن نؤمن كصناع ومنتجون بان حماية المستهلك هى الوجه الاخر لنجاح الصناعة واستمرارها وهى فى النهاية حماية للمنتج والصانع فى نفس الوقت.

أحمد عرفة

الثورة الإدارية الحديثة

دكتورة منى شريف

هل هى العلاج لأزمة الصناعة المصرية؟

يعتبر البعض أن إعادة هندسة العمليات هى الثورة الإدارية الحديثة التى يمكن أن تحقق المنظمات عن طريقها نتائج خارقة فى عمليات التطوير والتحسين المستمر التى تسعى إليها فى ظل الظروف البيئية الحالية الممثلة فى زيادة شدة المنافسة، وإتساع نطاق الأسواق، والإهتمام المتزايد بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة تقليل التكاليف، والسرعة فى الوصول للأسواق، وزيادة الخدمة المقدمة للعملاء، والإهتمام المتزايد بقضايا البيئة وحمايتها

ولقد اظهرت الدراسات الأخيرة أن ٧٥٪ من الشركات الأمريكية الكبرى بدأت فى تطبيق مفاهيم إعادة هندسة العمليات بحجم انفاق سنوى لا يقل عن ٧ بليون دولار مما يوضح حجم الانتشار السريع لهذا المفهوم الجديد.

وبالمثل فإن الشركات اليابانية بدأت تتبنى هذا المفهوم وان لم يكن تحت مسمى إعادة هندسة العمليات، ولكنها تحققه تحت فلسفة التغيير الجذرى للعمليات Radical Process Change وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

وقد حققت مشروعات إعادة الهندسة كثيراً من المكاسب، فعلى سبيل المثال حققت شركة امريكية للتعدين زيادة قدرها ٣٠٪ فى العائد على الإستثمار، ٢٠٪ فى النصيب السوقى، وإنخفاضاً قدره ١٢٪ فى التكاليف، و٢٥٪ فى دورة التشغيل، و١٥٪ زيادة فى الإنتاجية، وضاعفت شركة امريكية لصناعة الملابس المبيعات كما زاد النصيب السوقى بمقدار ٥٠٪ ايضاً، وحققت إنخفاضاً فى دورة التشغيل قدره ٢٥٪، وخفضت شركة امريكية اخرى للصناعات الكيماوية زمن الإستجابة للطلب بمقدار ٥٠٪، كما حققت إنخفاضاً فى التكاليف بلغ ٣٠٠ مليون دولار نتيجة الجهود المبذولة فى إعادة الهندسة. وقد اوضحت الدراسة إن المكاسب التى تحققت للشركات التى نفذت برامج لإعادة الهندسة بلغت فى المتوسط ٧٠٪ إنخفاض فى دورة التشغيل، و٤٠٪ إنخفاض فى التكاليف، و٤٠٪ زيادة فى رضاء العملاء، وفى مستويات الجودة، والعائد، و٢٥٪ زيادة فى النصيب السوقى.

وتقوم فلسفة إعادة هندسة العمليات على البدء من جديد بمعنى إن الهدف ليس تحسين ما هو قائم بل إستبعاده، والبدء من جديد عن طريق تحليل العمل وتحديد أجزاءه وإعادة تكوين وربط الأجزاء على اسس اكثر دقة، وإيجاد الطرق التى يمكن أن تحقق إنطلاقة عملاقة للتحسين، وإنجازات خارقة للأعمال.

عالم الاستثمار حاورت د. منى شريف الأستاذة المساعدة بتجارة عين شمس لتلقى الاضواء حول موضوع إعادة هندسة العمليات.

س : ما متطلبات تطبيق هذا المفهوم الجديد؟

(...) تتطلب هذه العملية إصرار وتبنى الإدارة العليا لمفاهيم إعادة هندسة العمليات والإيمان بها، وتوفير بيئة صالحة وتربة جيدة حتى يمكن إجراء تغيير جذرى وشامل للعمليات والنظم التى تقوم عليها المنظمة مما يتولد عنه طفرة يمكن أن تحقق نتائج خارقة، مع ضرورة إتباع أسلوب منهجى لتحقيق التطوير المرغوب.

س : هل هناك أنواعاً من المنظمات تعتبر أكثر حاجة لتطبيق هذا المفهوم؟

(...) قد يظن البعض أن تبنى هذا المفهوم يتم فقط عندما تعانى المنظمة من مشاكل أو صعوبات تتطلب منها إعادة ترتيب أعمالها، ولكن يتم تبنى هذا المفهوم أيضاً عند الرغبة فى الإحتفاظ بمركز المنظمة المتقدم وبالنجاح الذى حققته، وهذا يوضح أن مفهوم إعادة هندسة العمليات ليس فقط للمنظمات التى تعانى من صعوبات ولكن أيضاً للمنظمات الرائدة الناجحة فى مجال عملها، كما يمكن تطبيقه على أى منظمة، كبيرة أو صغيرة، صناعية أو خدمية، تهدف للربح أو لتقديم خدمة إجتماعية، وتعمل فى المجال العام أو الحكومى أو الخاص.

س : وما المقصود بإعادة الهندسة؟

(...) يمكن توضيح المقصود بعملية إعادة هندسة العمليات، بأنها إعادة التفكير والتصميم للعمليات بصورة جوهرية وأساسية بهدف تحقيق تحسينات جذرية فى الأداء فى نواحى معينة مثل التكاليف، والجودة، والخدمة والسرعة.

ويتضح من هذا أن هناك أربعة جوانب أساسية فى عملية إعادة هندسة العمليات:

فالتحسينات الجذرية تعنى ليس مجرد الحصول على مكاسب عالية، ولكنها تمثل انطلاقات فى الأداء تحقق إنجازات فوق التصور.

والأداء المطلوب قد يكون تقليل التكاليف، أو زيادة مستويات الجودة، أو تحسين مستوى الخدمة، أو زيادة السرعة فى الأداء، وهذا يتوقف على المعيار الهام والحيوى بالنسبة لنشاط المنظمة.

والجذرى يقصد به العمق الذى يبلغه تغيير العمليات، فعملية إعادة هندسة العمليات ليست تحسين الموجود ولكن البدء من جديد لتحقيق الأسلوب الأمثل فى إنجاز العمل والذى يعتقد البعض أن هذا يمثل خطورة ولكنه قد يكون العلاج الحاسم فى بعض الأحيان.

أما كلمة العملية فتعنى مجموعة المهام والأنشطة المترابطة التى تعطى قيمة للمنتج، وتستخدم لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

وتتكون العملية من مجموعة من الأنشطة فبعض الأنشطة تضيف قيمة للعملية وتعتبر أنشطة هامة وحيوية للعميل لذلك فهو على استعداد لدفع مقابل لها، وهناك أنشطة أخرى لا تضيف قيمة وهى بالتالى غير هامة للعميل مثل الأنشطة التى تهتم بنقل العملية بين حدود الهيكل التنظيمى والوظائف المختلفة بالمنظمة، وكذلك الأنشطة التى تختص بعمليات الرقابة أو الضبط.

وتستهدف إعادة الهندسة العمليات الإستراتيجية الهامة لتحقيق أهداف وسياسات المنظمة وتقع فى صميم عملها وفى نفس الوقت تكون عالية القيمة وهامة للعميل.

وعند القيام بتنفيذ برنامج لإعادة الهندسة يجب تطوير كل النظم والسياسات والهياكل التنظيمية التى تساند وتساعد فى تأدية تلك العمليات الإستراتيجية ومحاولة دمج تكنولوجيا المعلومات وتبسيط إنسيابها وإستخدامها لتسهيل أداء العمليات، ودراسة إمكانية ترك بعض العمليات لجهات خارجية تقوم بها لتبسيط العمل، والمقارنة دائماً بين المركزية واللامركزية، ومحاولة خلق عمليات موازية، ودراسة إمكانية تطبيق مركزية فى نقاط الرقابة والضبط.

س : هل هناك فرق بين إعادة الهندسة والمفاهيم الحديثة الأخرى مثل إعادة الهيكلة وإدارة الجودة الشاملة؟

(...) حتى يمكن فهم عملية إعادة هندسة العمليات يجب أولاً التفرقة بينها وبين برامج التطوير الأخرى مثل تقليص حجم العمالة Rightsizing فالأخيرة تنصب على تقليص حجم العمالة لتحقيق نتائج مالية ممثلة فى خفض التكاليف وذلك كرد فعل سطحى للمشاكل، ولكن إعادة هندسة العمليات تختص بإعادة التفكير فى العمل لإيجاد الطريقة التى يمكن بها أداء الأعمال بصورة أفضل وإزالة غير الضرورى منها، فهى بذلك تركز على العمل نفسه، ولكنها قد تتطلب فى بعض الأحيان تقليل حجم العمالة لتحسين الإداء الكلى للمنظمة.

وهى أيضاً ليست إعادة هيكلة Restructuring ولكنها قد تتطلب أحداث تغييرات فى الهيكل التنظيمى، وإعادة هندسة العمليات ليست عملية إدخال الأتوماتيكية فى النظام Automation بالرغم من أن التكنولوجيا تلعب دور هام وحيوى فى إعادة هندسة العمليات ويتمثل ذلك فى التصميم الجديد للعمليات ولكنها لا تعنى إستخدام طرق جديدة فى أداء عمليات قديمة.

وهى تختلف عن أسلوب إدارة الجودة الكلية حيث يستهدف تحسين العمليات والحصول على مكاسب بصورة تدريجية.

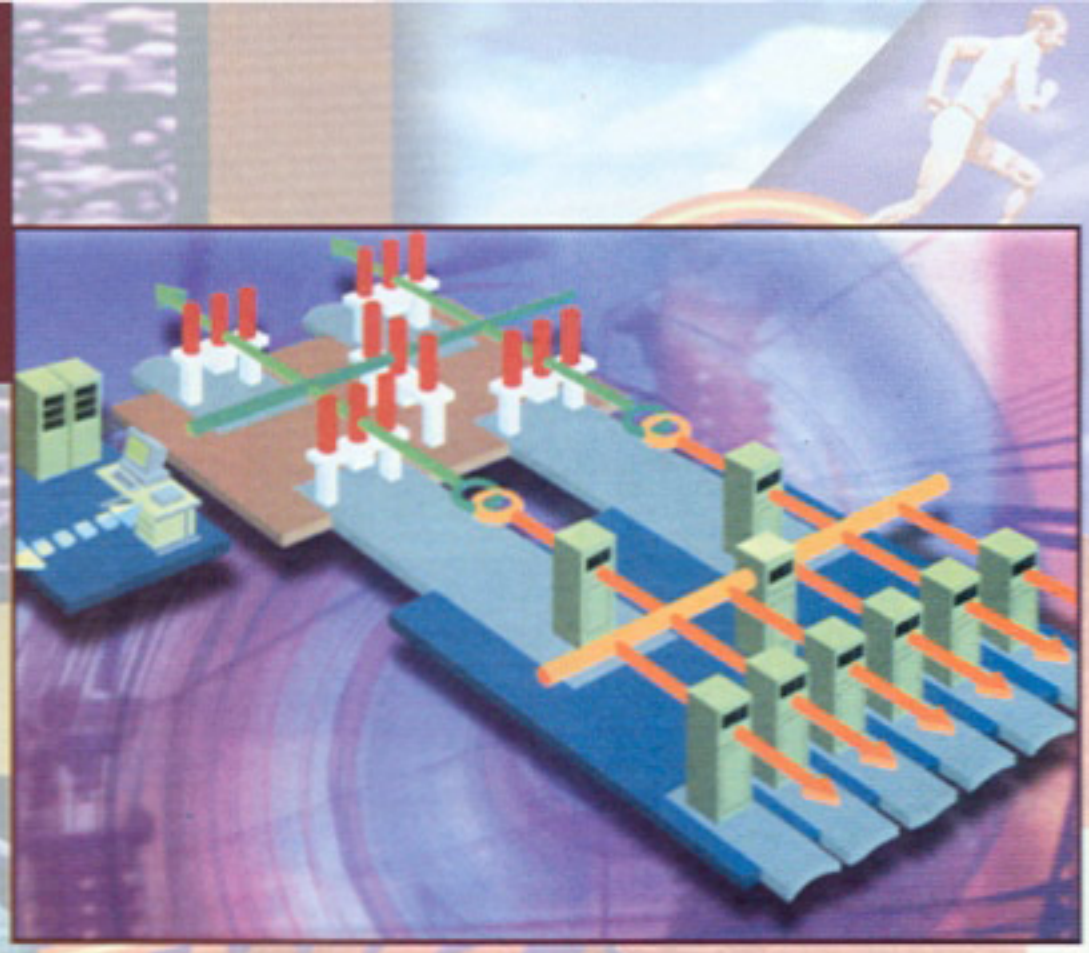

السرعة، والتطور، والمرونة، والجودة، والخدمة، والتكلفة، كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إعادة الهندسة

أما إعادة هندسة العمليات فتسعى إلى إجراء تغيير جذري وشامل للعمليات لتحقيق إنطلاقة في الأداء وتحقيق مكاسب سريعة في مجالات عديدة، ولهذا يعتبرها البعض ثورة إدارية جديدة تضع مبدأ جديداً هو أن تصميم العمل يجب ألا يعتمد على التدرج الإداري الوظيفي والتخصص في العمل، ولكن على أداء العمليات من البداية حتى النهاية وبما يحقق الأسلوب الأمثل في إنجاز العمل.

وتبدأ هندسة العمليات بإعادة تصميم العملية ولكنها لا تنتهي هناك بل تمتد لتشمل تغييرات أخرى مصاحبة في جميع أجزاء المنظمة، فعلى سبيل المثال تستلزم إعادة تصميم العمليات إنشاء وظائف جديدة وتتطلب أفراد لهم خبرة ومهارات معينة، وقد تختلف طرق قياس أداء هؤلاء الأفراد فتصبح السرعة في الأداء أو مدى رضاء العميل أو حل المشاكل.

س : ما أهمية إعادة هندسة العمليات في الصناعة المصرية؟

(...) ترجع أهمية هذا المفهوم الجديد إلى ثلاث عوامل أساسية هي العملاء، والمنافسة، والتغيير أو التحسين المستمر. فالإهتمام بالعملاء وتحقيق متطلباتهم وإرضاءهم أصبح هو الباعث الآن لكثير من الأنشطة فالعميل أو المستهلك أصبح أكثر وعياً وإدراكاً ومعرفة باحتياجاته والبدائل المختلفة التي يقدمها المنتجون والشركات لتحسين مستوى المنتجات أو الخدمات المقدمة. ومن ناحية أخرى نجد أن المنافسة قد اتخذت أشكال جديدة والسوق أصبح الآن عالمي ويتأثر بالنواحي السياسية والجغرافية. وأخيراً نجد أن التغيير والتحسين المرغوب سواء في التكنولوجيا أو في تصميم المنتجات أو الخدمات يمثل ضغط آخر على المنظمات.

وأصبح ضرورياً على المنظمات في ظل الأوضاع الحالية أن تطور عملياتها ومنتجاتها وخدماتها بصورة سريعة لتواكب المتطلبات التي تفرضها الأسواق الحالية كما أصبح عليها أن تعيد ترتيب أولويات ومجالات إهتماماتها، فبدلاً من التركيز فقط على التخطيط والرقابة والنمو أصبح من اللازم أخذ اعتبارات أخرى ذات أهمية عالية في الحسبان مثل السرعة، والتطور، والمرونة، والجودة، والخدمة، والتكلفة، كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إعادة الهندسة والتحسين المستمر، حيث تعمل إعادة الهندسة على تحسين الخدمة المقدمة للعملاء أو المستخدمين لمنتجات أو خدمات المنظمة مع زيادة الإعتمادية كما تتيح الفهم والإدراك الكامل للوظائف المطلوب تأديتها.

س : كيف تتم عملية إعادة الهندسة؟

تتخذ إعادة الهندسة الأشكال التالية:

١ - إعادة هندسة المنتج أو الخدمة Product or Service Re-engineering ويقصد به التجديد أو إعادة العمل أو صقل أو إصلاح أو تطوير المنتج أو الخدمة بحيث تحقق إشباعاً أكثر للعميل.

٢ - إعادة هندسة العملية Process Re-engineering ويقصد به دراسة وفحص وتعديل نظام العمليات الداخلي لإعطائه شكلاً أو وظيفة جديدة تواكب النظم التكنولوجية المتقدمة أو تعمل على الإستفادة من تقصير دورة التشغيل أو إتباع أساليب مبتكرة تقلل التكاليف أو تحقق مزايا مطلوبة.

٣ - إعادة هندسة النظم الإدارية Systems Management Re-engineering ويقصد به إحداث تغيير في جميع العمليات التنظيمية والإدارية عن طريق إعادة التفكير والتصميم لإحداث تغيير وتحسينات جوهرية في مقاييس الأداء.

ويمكن النظر إلى عملية إعادة الهندسة في المنظمة من منظور آخر وهو :

١ - إعادة الهندسة بأسلوب رد الفعل Reactive عندما تقوم المنظمة بتنفيذه عند حدوث أزمة أو مشكلة تستلزم إحداث تغيير جوهري.

٢ - إعادة الهندسة بأسلوب متفاعل يواكب التطور Interactive عندما تحاول المنظمة مسايرة التغيرات والتطورات التي تتطلبها الظروف البيئية.

٣ - إعادة الهندسة بأسلوب المبادرة Proactive عندما ترغب المنظمة في إحداث تطوير يتيح لها الحصول على مركز قيادي ومزايا تنافسية في الأسواق.

عزيزى المستثمر

مجلة عالم الاستثمار التى بين يديك هى نافذة على الإستثمار وأسواق المال والأعمال فى مصر والخارج.. تحمل أفكار المستثمرين وتعرض آراءهم ومشكلاتهم ونجاحاتهم وتصور طموحاتهم وآمالهم لمصرنا الحبيبة

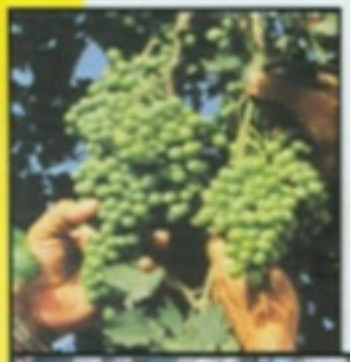

لقد أصبحت القوة الإقتصادية تحتل المرتبة الأعلى فى موازين القوى الدولية، وبات حرص كل دولة على تحقيق التنمية والتقدم الإقتصادى بمعدلات متسارعة هو السمة المميزة لهذا العصر.. والتنمية تعنى فى النهاية القدرة على جذب الإستثمارات وتوظيفها.

واذا كان أخص خصائص العصر الذى نحياه والقرن الذى نستشرفه هو سيادة سلعة المعلومات التى تقدر مبيعاتها عام ٢٠٠٠ بما قيمته تريليون دولار سنوياً كاول صناعة فى التاريخ تصل إلى هذا الرقم. فإن هذا يوضح أهمية المعلومات فى عالم المال والأعمال..

ولا نستطيع فى الشعبة العامة للمستثمرين ان نتخلف عن الركب بل نجده من الزم الأمور ان نلاحق تلك المجلة كاداة إتصال جيدة تعرض لكل شئون الإستثمار وقضاياه.

ونحن نرحب بأى رأى يحمل الفكر وينير الطريق وباية إقتراحات تساعد على التطوير والتحسين، كما اننا على قناعة تامة بان مشاركتكم فى تحرير تلك المجلة وإسهاماتكم وتعاونكم سوف يجعل منها نوراً هادياً على طريق التنمية والتقدم فى ظل قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك. الذى آمن بمصر وقدراتها وعزيمة رجالها ففتح الأبواب وقاد التقدم نحو غد مزدهر بعون الله يحمل الرخاء والنماء لكل المصريين.

دكتور محمد البلاز

أجندة الاستثمار في عام ١٩٩٦

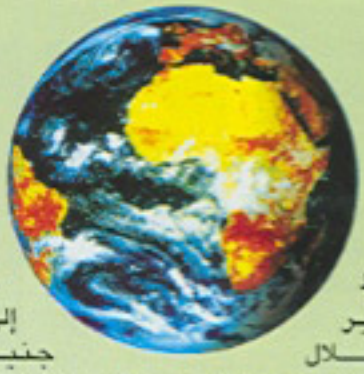

كان عام ١٩٩٦ حافلا بنشاط استثماري كبير تحقق من خلال المشروعات التي تم الموافقة عليها ورؤوس أموالها الكبيرة والتسهيلات التي منحتها هيئة الاستثمار للمستثمرين سواء المصريين أو العرب أو الأجانب وأيضا الرحلات الترويجية للاستثمار الأجنبي في مصر ومحاولة عقد اتفاقات وتعاقدات تزيد من معدلات هذا الاستثمار.

ففي الفترة من أول يناير حتى نهاية نوفمبر ١٩٩٦ تمت الموافقة على ١٤٩٢ مشروعا طبقا للقانون ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ بزيادة قدرها ٥٣٪ عن نفس الفترة من عام ١٩٩٥، تبلغ رؤوس أموال هذه المشروعات المصدرة ١٢,٢٧٣ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤٣٪ عن نفس الفترة من العام السابق أيضاً، تصل تكلفة هذه المشروعات الاستثمارية ٢٤,٠٧١ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٥٣٪ عن نفس الفترة أيضاً من عام ١٩٩٥.

وتطورت مساهمات الدول العربية والأجنبية وكذلك المساهمات المصرية في مشروعات الاستثمار خلال نفس الفترة مقارنة بالعام السابق عليه فزادت نسبة مساهمة المصريين في المشروعات من ٤,٢٩٦ مليار جنيه عام ١٩٩٥ إلى ٩,١٧٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦ بنسبه تطور قدرها ١١٤٪.

أما مساهمة الدول العربية فارتفعت من ٤٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥ إلى ١,٩٩٦ مليار جنيه عام ١٩٩٦ بنسبه تطور قدرها ٣١٨٪.

وارتفعت أيضا مساهمات الدول الأجنبية في المشروعات الاستثمارية خلال نفس فترة المقارنة من ٢٧١ مليون جنيه عام ١٩٩٥ حتى ١,١٠٢ مليار جنيه بنسبه تطور قدرها ٣٠٧٪.

أما الموقف الإجمالي للمشروعات الاستثمارية خلال الفترة من يناير حتى نهاية نوفمبر ١٩٩٦ داخل البلاد فيصل عددها إلى ٤٤٧٩ مشروعا، رأسمالها المصدر ٤٣,٣٧٦ مليار جنيه وتكلفتها الاستثمارية ٧٦,٢٨٢ مليار جنيه تحقق فرص عمالة قدرها ٥٣٠,٤٤٩ الف عامل.

أما مشروعات المناطق الحرة فبلغ عددها ٧٠٤ مشروعا رأسمالها المصدر ٥,٧٢٦ مليار جنيه وتكلفتها الاستثمارية تبلغ نحو ١٦,٧٩٠ مليار جنيه تحقق فرص عمالة قدرها ٦٦,٤٩٧ الف فرصة عمل.

وفي مجال التسهيلات التي تقدم للمستثمرين تشجيعا لهم قدمت الهيئة العامة للاستثمار عددا من التسهيلات خلال عام ١٩٩٦ تشمل:

- السماح للمشروعات التي تعمل في إطار قانون الاستثمار بإقامة مراكز صيانة معتمدة لمنتجاتها في مختلف أنحاء الجمهورية تتمتع بنفس الإعفاءات المقررة للمشروع الأصلي طبقا لقانون الاستثمار ٢٣٠ لعام ١٩٨٩.
- إطلاق التشغيل للغير بلا حدود ودون قيود لتحميل الطاقات العاطلة لزيادة الناتج القومي.
- منح أعضاء مجلس الإدارة الجدد من غير المصريين ومن غير المساهمين إقامة مؤقته لمدة ٦ أشهر ولحين قيدهم بالسجل التجاري وكذا منح المستثمر الأجنبي صاحب المشروع الفردي إقامة مؤقته لمدة ٦ أشهر لحين تسجيل المشروع بالسجل التجاري.
- زيادة مدة الترخيص المقدم من هيئة الاستثمار لإقامة مشروعات المناطق الحرة الخاصة إلى ٢٥ عاما قابلة للتجديد بدلا من ١٠ سنوات.
- عدم حساب الأجور التي تحصل عليها العمالة الأجنبية والخبراء الأجانب والذين يعملون في المشروعات الاستثمارية بمصر من النسب القانونية طالما كانت هذه الأجور والمبالغ تم دفعها للعمالة والخبراء من الخارج وغير محملة على المشروعات الاستثمارية، حيث أن القواعد المعمول بها لاستخدام العمالة الأجنبية في المشروعات الاستثمارية تقضي بألا يزيد عدد العمالة في هذه المشروعات عن ١٠٪ وألا تقل نسبة العاملين المصريين عن ٩٠٪.
- وفيما يتعلق بالأجور ينبغي ألا تقل أجور العمالة المصرية عن ٨٠٪ من إجمالي الأجور وألا تزيد أجور العمالة الأجنبية عن ٢٠٪ من إجمالي الأجور.

- مد العمل بالمناطق الحرة حتى الخامسة مساء بصلاحيات كاملة للمسئولين بها.

- والموافقة الفورية على المشروعات الاستثمارية التى تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية أو على غير الأراضى الزراعية.

- تخفيض الرسوم التى تؤديها شركات الأموال لهيئة سوق المال من واحد فى الألف إلى نصف فى الألف من قيمة كل إصدار بحد أقصى عشرة الاف جنيه.

- إلغاء رسم الموافقة على المشروعات المقدمة لهيئة الاستثمار وقدره الف جنيه.

- إعفاء شركات الأشخاص من شرط سداد نصف راس المال قبل التأسيس.

- مد فترة الإقامة للمستثمرين العرب والأجانب فى مصر من ٣ - ٥ سنوات وذلك لكل من الشركاء المتضامنين فى شركات الأشخاص والمديرين فى الشركات ذات المسئولية المحدودة، رئيس مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين وجميع أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة، ومديرو فروع الشركات الأجنبية المسجلة فى مصر.

- فتح باب التشغيل لحساب الغير للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بدون حدود.

- تبسيط إجراءات الموافقة على تحويل المصانع القائمة إلى مناطق حرة خاصة لتشجيعها على زيادة صادراتها.

- وإلغاء نظام التسجيل

تطور مساهمات الدول العربية والأجنبية وكذلك المساهمات المصرية فى مشروعات الاستثمار خلال نفس الفترة مقارنة بالعام السابق

للأجانب ومقره على رعايا بعض الدول مع زيادة الترخيص للأجانب بالإقامة لمدة ٥ سنوات بدلاً من ٣ سنوات.

- السماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى مجال إنشاء محطات القوى الكهربائية وإنشاء الطرق السريعة المتميزة واستغلالها.

وفى مجال الاتفاقات تم الاتفاق مع إيطاليا على إقامة وترفع حدة ترويج للاستثمارات الإيطالية وستبدأ عملها فى مقر الهيئة اوائل يناير ١٩٩٧ لمدة ٣ سنوات من خلال منحة إيطالية قدرها ٣ مليار ليرة إيطالية، كما تم الاتفاق على قيام الحكومة الإيطالية على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشروعات المشتركة فى حدود ٣٠ مليار ليرة إيطالية فى صورة قروض ميسرة، وتوقيع اتفاقية مصرية إيطالية لتنمية الاستثمارات المشتركة والتعاون التجارى ونقل التكنولوجيا..

كما تم الاتفاق مع مؤسسة الاونكتاد على القيام بإجراء دراسة مقارنة وواقعية لسياسات الاستثمار فى مصر للارتقاء بمعدلات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ٣,٥ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠١، ستتحمل الأونكتاد تمويل الدراسة أخذه فى الإعتبار الدراسات التى أجرتها المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى.

لماذا عالم الاستثمار

أحمد عرفة
رئيس الشعبة العامة للمستثمرين

عزيزى المستثمر عضو الشعبة العامة للمستثمرين بإتحاد الغرف التجارية:

العدد الاول الذى بين يديك هو العدد الأول من المجلة الشهرية التى تصدر عن الشعبة فى مجال المال والأعمال، وتدور مواده فى إطار

الاستثمار هو الهدف فتعرض لكل ما يهم المستثمر ورجل الأعمال.

وهدفنا من إصدار هذه المجلة أن نعمق الفكر الاستثمارى للقطاع الخاص فى مصر، كشريك رئيسى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تربط المستثمر المصرى بالأحداث الداخلية والإقليمية والدولية التى تتعلق باوجه النشاط الإستثمارى، كما تعتبر تلك النشرة نافذة للمستثمرين فى مصر لعرض افكارهم وارائهم ومقترحاتهم ومشكلاتهم حتى نجد جميعا ومعا الحل الأمثل لدفع قطار التنمية فى مصر.

هذه المجلة تعد بك ومن أجلك، ومن ثم فإننا نتوقع تعاون كافة المستثمرين معنا فى إثراء هذا العمل حتى نصل إلى ما نبتغيه لمصر من رفعة وتقدم فى ظل قيادة مخلصة وحكيمة فتحت كل الأبواب واطلقت كل الطاقات الصادقة والخلاقة، من أجل كل طفل وكل شاب وكل شيخ فى كل شبر من أرض مصر الغالية...

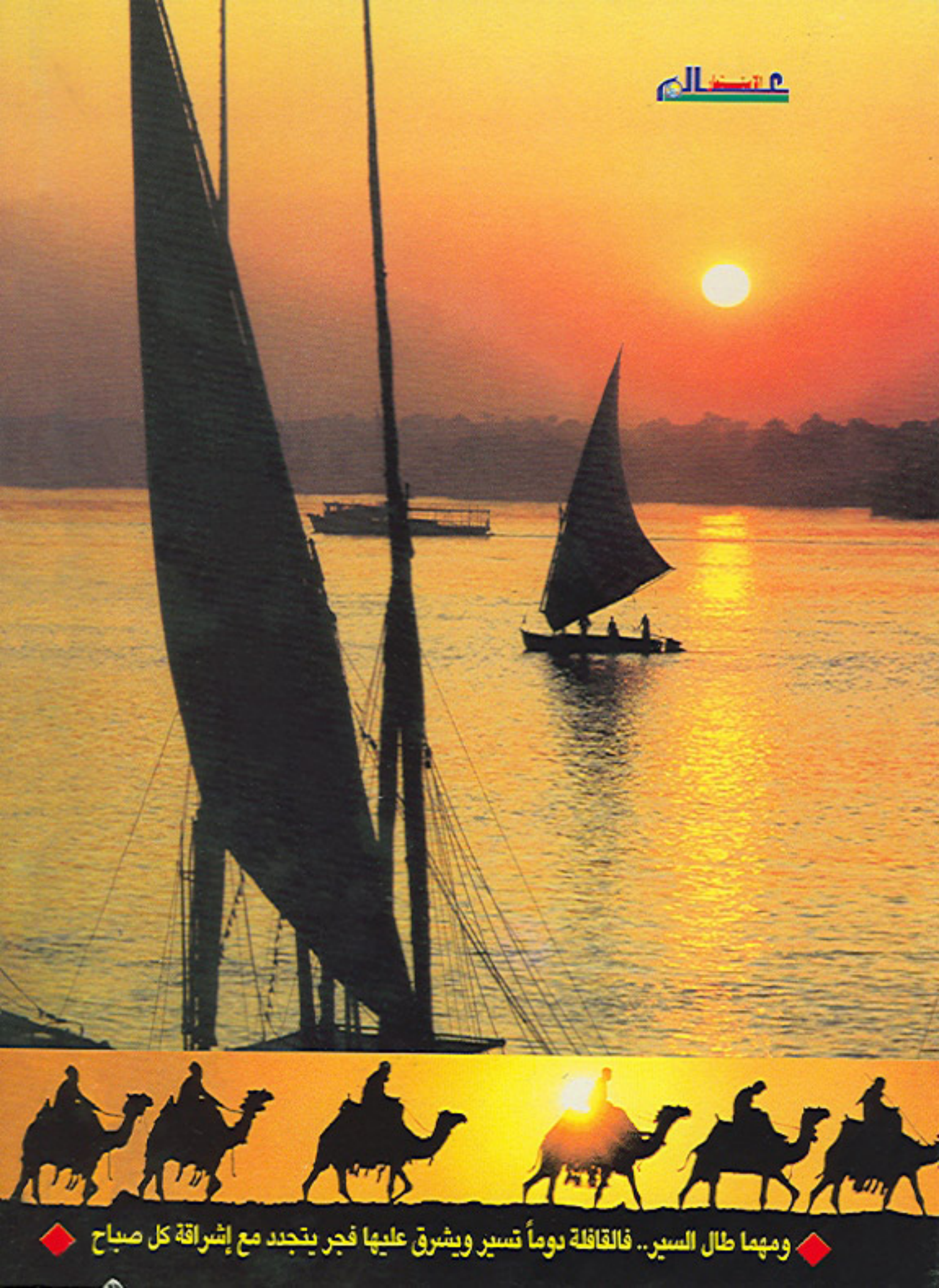
ومهما طال السير.. فالقافلة دوماً تسير ويشرق عليها فجر يتجدد مع إشراقة كل صباح